

Princeton University Library



32101 073413492

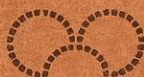
PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

كتاب

منار السالك الى مذهب الامام مالك



بقلم

الاستاد العالم العلامة

السيد احمد السباعي الشهير بالرجراجي



قام بنشره الفقيه الجليل

السيد احمد بن عبد المجيد الازرق



الطبعة الاولى

المطبعة الحكيمة - ومكنتها

شارع الطالعة عدد 64 فاس

سنة 1359
1940

ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على كل الهداة والمصلحين من الانبياء والمرسلين وبعد فقد قدر لي ان أتعرف بأستاذي العلامة سيدي احمد السبعي الشهير بالرجراجي حينما كنت طالبا عاديا بالمدرسة الاسلامية تلك المدرسة التي كونت جزءا هاما من طلبة القرويين فنورت أفكارهم وثقفت عقولهم وفتحت مداركهم فعملوا ما هم مقبلون عليه من الهدى والرشاد فلازوا دروسهم بهدوء وسكينة الى الغاية الصالحة وذلك بفضل المدرسة ومعلميها الاجلاء وكنت في أيام دراستي على الاستاذ الرجراجي الاحظ فيه مثال الاستاذ العظيم ذلك لما كنت أشاهد وأرى من مثابته وتوالي عمله من غير ملل ولا انقطاع فهو حامل في كل ساعة ، اونة مؤلف وأخرى قارئ مقرئ فكان ذلك يدعيني على التساؤل عن قيمة عمل أستاذنا ونتائجه ولكن قصور طالب صغير يجعله بعيدا عن ادراك الكنه والحقيقة والمبدأ والنتيجة . ولما وقفت الى تكميم دراستي على الشيخ والتحاقى بكلية القرويين سرعان ما تبين لي فضله وعلمه وأثره واليوم والاستاذ يقدم للخزانة الاسلامية كتابا قيما في ذاتيته ومعناه رأيت لزاما على ان أقدمه بكلمة وجيزة أعرف فيها للقراء الافاضل الكتاب والاستاذ المحترم لا ودي بعض حقوقه وواجباته

ب

على وان كانا غنيين عن التعريف والتقديم

الاستاذ الرجراجي ولد صباح يوم عيد الفطر عام ١٣١٠ بالجرء
من أب شهير بالعلم والمعرفة وهو محمد البشير السبعي الشهير بالرجراجي
والد أستاذنا فارق المغرب وعمره عشرون سنة والقي عصا ترحاله
بمدينة الاستانة عاصمة الاتراك على عهد الدولة العثمانية وهناك قضى
شطرا من حياته متلقيا من المعلوم والمعارف ما هيا له شهرة واسعة
وصل صداها الى الديار المغربية فاستدعاه جلاله سلطان المغرب المقدس
المولى الحسن طيب الله ثراه وأوفده عليه وقربه ولما أحس منه كفاءة
حجابه وعلمه قدر مواهبه قدس الله روحه فاتخذة خليلا مستشارا وني
مغمورا بنعم السلطان المرحوم محظوظا عنده لا يفارقه حتى توفي رحمه
الله بدار ولد زيدوح فرجع والد مترجما الى مقره وكان قد ولد له
أستاذنا فوجه كل عنايته لتربيته فترعرع في كنفه وكرس باقى حياته
لتعليمه وتثقيفه فشب متغنيا بلبن المعارف والفنون ولقنه المبادئ
العربية والدينية والرياضية والطبيعية التي كان له الحظ الاوفر والقسط
الوافر - ولما توفي والد أستاذنا أقبل على المعهد القروي لیتتم دروسه
فلازم كلا من السادات العلماء الفضلاء سيدي محمد القادري وسيدي
احمد بن الخياط وسيدي احمد بن الجيلاني وسيدي محمد بن محمد جنون
وسيدي النهاي جنون وسيدي محمد الفاطمي الشراذي والفلكي سيدي
محمد الاغزاوي والرياضي الكبير سيدي احمد بن الطاهر العباسي ومن
في طبقتهم من العلماء الافذاذ ولما تم دراسته بالمعهد القروي رحل الى

مراكشة فاخذ عن العلامة سيدي محمد السباعي وعن المحدث الكبير الشيخ أبي شعيب الدكالي وبقي معتكفا على المطالعة والدرس والتحصيل حتى عاد الى فاس فواصل بها دروسه الى ان علم من نفسه الاهلية والاستعداد فوجه عنايته الى المدارس الاسلامية التي فتحت في ذلك العهد لتربية النشء المغربي وتغديته بالمعروف الاسلامي - وأول مدرسة تربع بها الاستاذ مدرسة درب الطويل باستدعاء من القائمين بشؤونها وأسندوا اليه دراسة الفنون العربية والدينية بها واستمر يؤدي واجبه بكل حرص وعناية الى ان فارق المدرسة المذكورة وقام باحياء ناشئة المدرسة الاسلامية التي كانت على وشك الانقراض وذلك في عام ١٣٣٨ ومن ذلك العهد والاستاذ الرجراجي ومدرسته مأوى الطلبة الاذكياء وملجأ المتعلمين النجباء وهي في كل سنة تقدم لكلية القرويين مثلاً من المتخرجين منها وحظا وافرا من طلبتها فهي بعملها المبرور هذا تقدم خدمة صالحة للكلية القروية جزاؤها عليه الحمد والثناء - لم يرد الاستاذ ان تكون حياته خالية من جهود علمية تاليفية ولم يود في يوم من أيام حياته ان يجعله شاغرا من كتابة او تقييد . فهو في دروسه كمؤلف يضم جهود درسه ليجعل منه قاعدة صحيحة في أسلوب حي متزن فكل الفنون التي أقرأها وعلمها الا وله تاليف قيم فيها او تقييد علمي عزيز النظر . وهو في تاليفه يختار الطريقة السهلة التي براعى فيها جو القارئ فيعمدء اونة الى وضع الكتاب بطريق السؤال والجواب وأخرى بطريق التتبع والاستقراء والبحث العميق حتى يتسنى للقارئ ان يجد نعمته

في الموضوع وهذه طريقته في كل كتبه . وتأليفه منار السالك الذي تقدمه للقراء كتيمة غالية دليل على ما الاستاذ من اطلاع واسع وعلم غزير وهو كما يقول عن كتابه في مقدمته متواضعا . لما أمليت دروسا في الفقه على نجباء تلاميذي من المدرسة الاسلامية طلبوا مني ان اجعل ما أمليته عليهم في طالعته كتابا يرجعون اليه عند الحاجة . ولسنا في حاجة الى التدليل على قيمة الكتاب بحسب فقرات منه او تعداد المواضع التي يتناولها فللقارئ ان ينظر بنفسه وله حق الامانة في الحكم له او عليه . وليس هذا الكتاب كل ما انتجه المؤلف فله من الكتب التي تم تخرجها

(١) روح المدنية في العلوم الكيماوية والطبيعية وهو كتاب ناطق وشاهد بما لاستاذنا من باع طويل في هذه الفنون التي تحتاج الى النقل والترجمة والتي هي محور الحياة العملية

(٢) القوانين الرياضية في الانساب والتوقيت وحساب المناشآت كتاب في ثلاثة أجزاء لا تغالي اذا قلنا ان الاستاذ وفق كل التوفيق في أسلوبه وبحوثه . ولنا أمل وطيد في إخراجه الى عالم المطبوعات وتقريره بالكلية القروية

(٣) الارشاد الشافي في حكم التصوير الفتوغرافي كتاب اجتهد في قيم يبحث فيه عن حكم التصوير من ناحيته الشرعية ويذيله بمبحث عريض عن الالة وجهازها بالصورة الدالة على ذلك

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) ثلاث العقيان في علم البيان والمنهل الصافي

في علم العروض والقوافي والتاج المرصع في علم الوضع والقوانين الصرفية
هذه الكتب الاربعة وان كانت مواضعها حافلة بالتثايلف الكثيرة القديمة
والحديثة فهي تمتاز عن غيرها بالبيان الشافي والاسلوب الطريف

(٨) منار السالك الى مذهب الامام مالك الذي تقدمه لقراء العربية
اليوم ولاستاذنا تاليف أخرى في مواضع هامة جدرة بالدرس والكتابة
لم يتم تخريجها وهي : المممة في أحكام العدة . والبحر الزاخر في عقائد
الاولائل والاواخر مصور . ومناسك الحج بالصور . وطوالع السمود
في أحكام الحدود مقارن للقوانين الحديثة - هذه انتاجات أستاذنا من
ناحيته التأليفية . أما جهوده التعليمية التي تذكر فتشكر فقليل من كثير
من يجهل ما للاستاذ من فضل كبير وخير جليل على التعليم الاسلامي
فهو في كل بومه ساع بمجهود مشكورة يبدلها بقلب رجب للنشء
الصغير الذي يريه ويهذب ويروده بتعاليمه الدينية وأخلاقه الاسلامية
ولا يفوتنا في هذه العجالة ان ننوب عن الاستاذ في اهداء الكتاب الى
النشء المتعطش للمعلوم والمعارف فهو باقة يانعة من حديقته الخصبية الزاهرة
التي يوتي أكلها كل حين باذن ربها ونسئل الله ان يعم نفعه وان ييسر
لمؤلفه اخراج كل كتيبه الى عالم النشر فنسعد من ذلك الخلل الخيم على
الانتاج المغربي ويضيف بذلك حسنات الى حسناته التعليمية أدام الله
به النفع آمين

كتاب
منار السالك
الى مذهب الامام مالك



بقلم
الاستاد العالم العلامة

السيد احمد السباعي الشهير بالوجراجي



قام بنشره الفقيه الجليل

السيد احمد بن عبد المجيد الازرق



الطبعة الاولى

المطبعة الكريمة - ومكيتها



شارع الطالعة عدد 64 فاس

سنة 1359
1940

(RECAP)

KB2

(Arab)

R347

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

حمداً لمن فقه في دينه من اصطفاه . وأرشد لتحقيق مباحثه
من ارتضاه . والصلاة والسلام على من أوضح لنا طريق الهداية . فسرنا
فيه ءامنين من غوائل الغوايه . وعلى ءاله وأصحابه الذين وقفوا أميالهم
على حفظ الشريعة وتعليمها . وعلى أتباعهم الذين وقفوا لجمعها وتنظيمها
وبعد فاني لما أملت دروساً في الفقه على نجباء تلاميذي بالمدرسة
الاسلامية . طلبوا مني ان أجعل ما أملت عليهم في طالعته كتاباً يرجعون
اليه عند الحاجة . فاجبت سؤالهم رغماً عن كثرة العوامل . ومزاحمة
الشواغل . لما شاهدته من ولوع نفوسهم بحب العوارف . وتشوف
أنظارهم الى اقتباس الممارف . ووضعت لهم فيه ينبوعاً يغترف اللالى
منه الطالب ويستقي من مناهله ظمان تلك المشارب . وسميته

منار السالك الى مذهب الامام مالك

ورتبته على مقدمه وثلاثة أبواب وخاتمه . وأفرغته في قالب سهوأل
وجواب . لما في ذلك من السهولة على الطالب . وتجنبته ما خفي
أمره . وما صعب ادراكه واني على رجاء ان يصيب قبولاً من أهل العلم
وعفواً عند أهل النظر عما فرط فيه الوهم . والله أسأل ان يوفقنا الى
الفلاح والنجاح . ويسدد خطانا الى طريق الارشاد والاصلاح .



مُقَدِّمَةٌ

- س ما هو علم الفقه
- ج هو العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسبة من أدلتها التفصيلية
- س ما المراد بالعلم هنا
- ج اعلم ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة فالقواعد سبب الملكة والملكة سبب للقواعد ولا تناقض باعتبارين لان القواعد سبب للملكة من حيث ان الانسان في بدايته تكون همته مصروفة الى جمع القواعد وتحصيلها ثم بعد ممارستها تتسبب عنها الملكة ولان الملكة سبب للقواعد من حيث أنها اذا حصلت للانسان تكون سببا لبقاء القواعد بحيث لا تتزحزح ولا تنفك عنه ولو أراد دفعها . وقد أطلق لفظ العلم على كل منها أما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازاً مشهوراً . اذا علمت هذا فاعلم ان المراد بالعلم هنا الادراك لتعديته بالباء فان أريد به القواعد فالباء للتصوير وان أريد به ملكة الاستنباط او الاستحضار فالباء للملابسة من ملابسة السبب للسبب لكن المناسب للفقه بالمعنى اللغوي هو الاول
- س لما ذا عبروا عن الفقه هنا بالعلم مع ان أدلته طئية
- ج لانه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم فهو مجاز مشهور علاقته المجاورة او الاطلاق والتقييد
- س ما المراد بالأحكام

ج اعلم ان الاحكام جمع حكم وهو في اللغة المنع ومنه سمي الحاكم حاكماً لانه يمنع الظالم من المظلوم وفي العرف (يطلق) على نفس النسبة الخبرية التي ادراكها تصديق ايجابية كانت او سلبية وهذا هو المعبر عنه بوقوع النسبة اولا وقوعها وبان النسبة واقعة او ليست بواقعة (ويطلق) على نفس النسبة الحكمية عند المتأخرين الفاهمين الى ان أجزاء القضية أربعة فيكون هذا المعنى مغايراً للاول وأما عند المتقدمين فلا مغايرة (ويطلق) على ادراك النسبة الحكمية (ويطلق) على ادراك وقوع النسبة الحكمية اولا وقوعها المسمى بالتصديق والتغاير بين هذين ايضاً انما يتصور على مذهب المتأخرين (ويطلق) على المحكوم به (ويطلق) على المحكوم عليه (ويطلق) على نفس القضية (ويطلق) على القضاء (ويطلق) عند الاصوليين على خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف في الاستمداد (ويطلق) عند الفقهاء على ما ثبت بالخطاب - اذا علمت هذا فاعلم ان المراد بالاحكام هنا النسب الثامة او الفضايا على التحقيق لان النسب لا يمكن الالتفات اليها بالذات لكونها معنى حرفياً غير مستقل بالمفهومية

س هل المراد بالاحكام جنسها الصادق بالبعض او الجميع
ج يجوز ان يراد بها الجنس ويؤيده ما صرح به الاصوليون من ان الصحيح جواز تجزى الاجتهاد - وعليه فلا يرد ان العلم بها جميعها لم يحصل لاحد من أئمة الفقه بل سئل الامام أبو حنيفة عن أربعين مسألة فاجاب عن اثنين وثلاثين وقال - ثمانية لا أدري

والامام مالك عن اربعين فاجاب عن اربعة وقال في الباقي لا أدري
وهذا بناء على ان اسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس حتى تقبل
تفاوت الافراد في القلة والكثرة - ويجوز ان يراد بها الجميع ويراد بالعلم
التهيؤ بالقوة القريبة من الفعل وعليه فلا ينافي الواقع من أحوال الائمة
لانهم متهيئون للعلم باحكامها بمعاودة النظر . واطلاق العلم على مثل هذا
شائع عرفا يقال فلان يعلم النحو ولا يراد ان جمع مسائله حاضرة عنده
على التفصيل بل هو متهيء لذلك

س ما يخرج بقيد الاحكام

ج يخرج به العلم بالذوات والصفات كتصور الانساخ والبياض

س ما المراد بالشرعية

ج الماخوذة من الشرع المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم

تصريحاً او استنباطاً

س ما هو الشرع

ج الشرع في اللغة البيان والاضهار وفي العرف ما شرعه الله

تعالى لعباده من الاحكام ويطلق على الشارع وعلى المشروع

س ما يخرج بقيد الشرعية

ج يخرج به العلم (بالاحكام العقلية) كالعلم بان الواحد نصف

الاثنين (والحسية) كالعلم بان النار محرقة (والعادية) كالعلم بان السقمونيا

مسهلة للصفراء (والوضعية) ككون السارق ينتفى الى مكان بعيد وتغريم

الضارب مقداراً من النقد ونحو ذلك من القوانين السياسية (والاحكام)

التي يثبتها المعتزلة للأفعال قبل البعثة لجرد عقولهم لانها لم تؤخذ من الشرع ولا تتوقف عليه

س ما المراد بالعملية

ج المراد بها المتعلقة بكيفية عمل وهو يختص عرفا بأفعال العقلاء فلا يشمل أفعال البهائم ويشمل الأقوال والنيات والاعتقادات والوجدانيات على الراجح

س ما يخرج بقيد العملية

ج العلم بالأحكام الاعتقادية كثبوت الوجود والقدرة لله تعالى لان المقصود منها اعتقاد ذلك

س ما المراد بالمكتسب

ج المراد به المستنبط والمستخرج

س ما يخرج بقيد المكتسب

ج علم الله تعالى وعلم جبريل وعلم النبي صلى الله عليه وسلم بها من طريق الوحي فانه ليس بالاستنباط - وأما علمه منها بالاجتهاد على القول بانه يجتهد فقليل انه خارج أيضا بناء على ان الله تعالى بخلق فيه علما ضروريا بما اجتهد فيه وقيل انه من الفقه بناء على انه مجرد النظر في الدليل . والتحقيق انه من حيث استنباطه من الأدلة يكون من الفقه ومن حيث استنباط المجتهدين منه يكون من أدلة الفقه . والعلم الحاصل لبعض الأولياء بطريق الإلهام . والعلم الحاصل بالتقليد فليسا فقها لعدم استنباطهما من الأدلة ومن الحاصل بالتقليد علم الخلاف

س ما هو علم الخلاف

جم هو علم يقتدر به الشخص على المدافعة عن مذهب امامه

س ما هو الخلاف

جم هو من يأخذ من المجتهد الحكم بدليل اجمالي كان يقول

الامام مالك لابن القاسم ذلك في الوضوء والغسل واجب لوجود

المقتضى ويقول الشافعي المزمع ذلك المذكور ليس بواجب لوجود

النافي . والحق انه لا يفيد علمه ولا يصح ان يحتج به على خصمه

س ما هو الدليل

جم الدليل في اللغة هو المرشد الى المطلوب (وفي اصطلاح

الاصوليين والمتكلمين) له معنيان أحدهما أعم من الثاني مطلقا (فالاول)

الاعم هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري قطعي

كان او ظنيا (والثاني) الاخص القطعي هو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى العلم بمطلوب خبري . وأما ما يمكن التوصل بصحيح النظر

فيه الى الظن بمطلوب خبري فيسمى اماره (وفي اصطلاح المناطقة) له

معنيان أيضا أعم وأخص (فالاول) الاعم الشامل للقياس والاستقراء

والتمثيل قولان فصاعداً يكون عنها قول آخر ووجه الحصر في الثلاثة

ان الدليل لا يخلو اما ان يكون الانتقال فيه من الكلي الى الكلي او الى

الجزئي وهو القياس او من الجزئي الى الكلي وهو الاستقراء او من

الجزئي الى الجزئي وهو التمثيل (والثاني) الاخص البرهاني قولان فصاعداً

تستلزم لذاتها قولاً - آخر - ثم ان الدليل تارة ينقسم الى حسي وعقلي

ومركب منهما وتارة الى ثقل وعقل ومركب منهما

س ما المراد بالتفصيلية

جم المراد بها المعينة وفيل هي الجزئية كقوله تعالى ﴿أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنى﴾ وهذا القيد انما هو لبيان الواقع لان الاحكام لا تستنبط الا من الادلة التفصيلية

س كيف تستنبط الاحكام من الادلة التفصيلية

جم اعلم ان القواعد التي يتوصل بها الى الفقه هي القضايا الكلية التي تقع كبرى لصغرى سهلة الحصول عند الاستدلال على مسائل الفقه وضم تلك القواعد الكلية الى الصغرى ليخرج المطلوب الفقهي من القوة الى الفعل هو معنى التوصل بها الى الفقه . مثلاً اذا قلنا الحج واجب لانه مأمور الشارع وكل ما هو مأمور الشارع فهو واجب . الحج واجب . فالحج هو الاصغر والواجب هو الاكبر والمأمور هو الاوسط وقولنا الحج مأمور الشارع هو الصغرى المنتزعة من الدليل التفصيلي الفقهي وقولنا وكل ما هو مأمور الشارع فهو واجب هو الكبرى المسماة بالاصول وقولنا الحج واجب هو النتيجة وهو المطلوب الفقهي - لكن تحصيل القاعدة الكلية يتوقف على البحث عن أحوال الادلة والاحكام وبيان شرائطها وقيودها المعتمدة في كلية القاعدة فالباحث المتعلقة بذلك هي مطالب أصول الفقه وتندرج كلها تحت العلم بالقاعدة

س ما موضوعه

جم فعل المكاف من حيث انه مكاف

س ما المراد بالفعل المكاف به

جم ما صدقه وهو المعنى الحاصل بالمصدر كالمهيئة المسماة

بالصلاة والهيئة المسماة بالصوم لا المعنى المصدورى لانه أمر اعتبارى لا تحقق له فى الخارج فلا يصح التكليف به أولا وبالذات . فلا ينافى التكليف به ثانيا وتبعاً لان الحاصل بالمصدر يتوقف حصوله عليه وما لا يتم المكاف به الا به فهو مكاف به . ولا المراد به مفهومه فلا يرد ان عوارض أفعال المكافين المبحوث عنها فى الفقه من وجوب وغيره عوارض غريبة لانها انما تلحقه لا امر أخص فالوجوب مثلاً انما يعرض لفعل المكاف لكونه من الصلوات الخمس وذلك أخص من فعل المكاف

س لما ذا لا يكون موضوعه أهم من الفعل لان الوقت

سبب وجوب الصلاة وليس بفعل

جم تميم موضوع الفقه مما لم يقل به أحد فكل مسألة ليس

موضوعها راجعاً الى فعل المكاف يجب تأويلها حتى يرجع موضوعها اليه فقولهم الوقت سبب لوجوب الصلاة والرق مانع من الارث والسفه مانع من صحة التصرف والخمرة تطهر بالتخلل وجلد الميتة بالاندماغ الى غير ذلك من مسائله التى ليست موضوعاتها من أفعال المكافين ولا من أنواعها ولا من أعراضها الذاتية ولا من أنواع أعراضها راجع الى بيان أحوال الأفعال بضرب من التأويل بان يقال

الصلاة تجب بدخول الوقت والاخذ من الميراث مع الرق ممتنع
والتصرف مع السفية غير صحيح واستعمال الخمر المتخللة والجلد المنديغ
مباح وهكذا

س ما يخرج بفعل المكاف

جم فعل غير المكاف وولى الصبي والمجنون مخاطب بإداء ما
وجب في مالهما كالزكاة وضمان المتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان
ما أتلفت حيث فرط في حفظها لمتنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله
وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليهما ليس لانه مأمور بها
كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها عند بلوغه ان شاء الله . هذه طريقة
الاصوليين وخالفهم كثير من الفقهاء فذهبوا الى ان الخطاب الندي
يتوجه الى الصبي وعليه ابن رشد والقراي

س ما فادته

جم العمل بمقتضى الشرع الشريف من عبادة الخالق ومعاملة
الخلائق على وجه الصحة والفوز بالنجاة من النار ودخول الجنة مع
الابرار لمن استمسك بعراه وعمل بمقتضاه وان شئت قلت هي حفظ
المكاف عن الخطا في فعله والفوز بسماعة الدارين

س من واضعه ومشرعه

جم واضعه هو الله تعالى في كتابه العزيز وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم

س هل النصوص الشرعية تضبط ما لا يتناهى من الحوادث

جم النصوص الشرعية — في الحوادث متناهية والمتناهي لا
يضبط مالا يتناهي من الحوادث فالنصوص الشرعية لا تضبط مالا
يتناهي من الحوادث

س من الذى يتولى السلطة التشريعية فيما لا نص فيه
جم الذى يتولى ذلك هم المجتهدون وأهل الفتيا
س هل سلطتهم مطلقة
جم سلطتهم لا تعدوا أمرين (الاول) أخذ الحكم من ظواهر
النصوص اذ كان محل الحكم مما تناوله تلك النصوص (والثاني) أخذ
الحكم من معقول النص بواسطة الاجتهاد وتخرج العلة وتحقيقتها
س هل تعين مذهب في القرن الاول وأوائل الثاني
ينتسب اليه

جم لم يكن معروفا بين الناس الانتساب الى مذهب معين
وانما كان هؤلاء المفتون في الامصار المختلفة معروفين بالفقه ورواية
الحديث فكان المستفتى يذهب الى من شاء منهم فيسأله عما نزل به
فيفتيه وربما ذهب الى اخر مرة أخرى وكان القضاة يقضون بين
الناس بما يفهمونه من كتاب الله او سنة رسوله او رأى ان ظهر لهم
وربما استفتوا من يبلدهم من الفقهاء المعروفين وربما أرسلوا الى الخليفة
س هل كان في القرن الاول قانون مدون سوى كتاب الله
جم لم يكن فيه ذلك بل كان التشريع بالرجوع الى الكتاب
والى حفاظ السنة

كما علمت فان وجد أهل الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم نصا
اتبعوه والا اجتهدوا رأيهم

س ما الباعث على تدوين السنة والفقه

جم هو الخوف من تشتت أحكام الشريعة ودخول الفوضى
في التشريع باتساع دائرة الفتح وتفرق حفاظ الشريعة ورواتها في
مختلف الأنحاء وزيادة وسائل الحضارة وال عمران وتجدد الاقضية
والحوادث بتشعب المعاملات والاحوال فقام بالسنة ابن شهاب الزهري
باصر الخليفة عمر بن عبد العزيز وقام بالفقه الايمة المجتهدون

س كم المذاهب المقلدة أربابها

جم ثلاثة عشر مذهباً (الاول) مذهب أبي سعيد الحسن بن
يسار البصري التابعي المتوفى بالبصرة سنة (١١٠) (الثاني) مذهب أبي
حنيفة النعمان بن ثابت الفارسي الكوفي المتوفى ببغداد سنة (١٥١)
(الثالث) مذهب أبي عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الوزاعي
المتوفى ببغداد سنة (١٥٧) (الرابع) مذهب سفيان بن سعيد بن
مسروق الثوري المتوفى بالبصرة سنة (١٦٠) (الخامس) مذهب أبي
الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المتوفى بمصر سنة (١٧٥)
(السادس) مذهب أبي عبد الله مالك بن أنس الاصبغي المتوفى بالمدينة
سنة (١٧٩) (السابع) مذهب سفيان بن عيينة الهلالي المتوفى بمكة سنة
(١٩٨) (الثامن) مذهب أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي القرشي
المتوفى بمصر سنة (٢٠٤) (التاسع) مذهب أبي عبد الله احمد بن حنبل

الشيباني المروزي البغدادى المتوفى ببغداد سنة (٢٤١) (العاشر) مذهب
 أبى يعقوب إسحق بن إبراهيم التميمى الحنظلى المروزي المعروف بابن
 راهوية المتوفى بنيسابور سنة (٢٣٨) (الحادى عشر) مذهب أبى نور
 إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادى المتوفى ببغداد سنة (٢٤٠)
 (الثانى عشر) مذهب أبى سليمان داود بن على بن خلف الاصبهائى
 الاصل المتوفى ببغداد سنة (٢٧٠) (الثالث عشر) مذهب أبى جعفر محمد
 جرير الطبرى المتوفى ببغداد سنة (٣١٠)

س هل مجتهدات الائمة أصل فى الدين وقانون أساسى
 جم كلا بل انما أرادوا ان يسنوا طريق التشريع لرجال
 التشريع الذين يأتون بعدهم ويمكنوا من ليس له وسائل الاجتهاد من
 تعرف الاحكام فلم يحتموا على الناس الاخذ بمذاهبهم ولم يدعوا أنهم
 بلغوا الغاية مما تمس الحاجات اليه فى كل زمان ومكان . بل اعترفوا بان
 ما جاءوا به هو أقصى ما قدروا عليه وحضروا على متبعيهم الاخذ بما
 قالوا الا بعد الفكر فى أدلتهم عليه . فقال الامام أبو حنيفة (حرام على
 من لم يعرف دليلى ان يفتى بكلامى) وكان اذا أفتى يقول (هذا رأى
 أبى حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاءنا باحسن منه فهو أولى
 بالصواب) وكان الامام مالك اذا استنبط حكما يقول لاصحابه (انظروا
 فيه فانه دين وما من أحد الا وماخوذ من كلامه ومردود عليه الا
 صاحب هذه الروضة) يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الشافعى
 للربيع (يا أبا إسحق لا تقلدنى فى كل ما أقول وانظر فى ذلك لنفسك

فانه دين) وقال الامام احمد بن حنبل (انظروا في أمر دينكم فان التقليد لغير المعصوم مدموم وفيه عيب للبصيرة) فها أنت ترى التقليد حرام باجماع الائمة

س لما اذا وقفت حركة التشريع على المذاهب الاربعة
جم انما وقفت حركة التشريع على المذاهب الاربعة لموت
العلماء وقصور الهمم وعدم حفظ مذاهب غيرهم
س لما اذا سد باب الاجتهاد

جم لان فتحه يمهّد السبيل للادعاء ويكثر الخلف ويشعب
الاراء فالاجتهاد الفردي شر على التشريع الاسلامي ولكن شر منه سد
باب الاجتهاد مطلقا لانه يوقف حركة التشريع وبجمل القانون الاسلامي
قاصراً عن مصالح الناس واخير كله في اجتهاد الجماعة وتشريعهم
س هل كان التشريع موكولا لجماعة في قرن من القرون الماضية
جم نعم كان أبو بكر اذا أعياه الامر جمع رؤوس الناس وخيارهم
فاستشارهم فان اجمع رأيهم على أمر قضى به وكذلك كان يفعل أبو حفص
رضي الله عنهم . وفي الدولة الاموية بالاندلس أنشئت دار في قرطبة
لشورى فيها أعضاء من جملة العلماء يرجع اليهم في تقرير الاحكام وقد
ذكر القرطبي هذه الشورى بقوله ان هذه الشورى خالفت ما لكافي
عدة أحكام أخذت فيها بقول ابن القاسم كما أنها مصرح بها في يراجم
كثير من علماء الاندلس

الباب الاول في الادلة الاجمالية التي بنى عليها

الامام مالك مذهبه

س ما هي الادلة الاجمالية التي بنى عليها الامام مالك مذهبه
 جم هي نص الكتاب وظاهره ودليله وخفواه ومفهومه وتنبيهه
 ومن السنة كذلك والاجماع والقياس وعمل أهل المدينة وقول الصحابي
 والاستحسان وسد الدرائع والاستصحاب وخبر الواحد والمصالح
 المرسلة ومراعات الخلاف

س ما هو النص

جم النص ويقال له الصريح هو اللفظ الذي يدل على معناه
 دلالة قطعية بحيث لا يقبل التاويل مثاله قوله تعالى في صيام المتمتع
 الذي لم يجد هديا ففصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
 عشرة كاملة فقوله تعالى تلك عشرة كاملة نص في ان المتمتع يلزمه
 صوم المجموع الثلاثة التي في الحج والسبعة التي بعد الرجوع

س ما هو الظاهر

جم هو في اللغة الواضح وفي الاصطلاح هو اللفظ الذي
 يحتمل معنيين وهو راجع في أحدهما من حيث الوضع او العرف
 (فالاول) كالاسد فهو راجع في الحيوان المفترس للوضع مرجوح في
 الرجل الشجاع (والثاني) كالغائط فهو راجع في الخارج المستقذر للعرف
 مرجوح في المكان المطمئن الموضوع له لغة أولا

س متى يتعين التأويل

جم يتعين اذا كان الظاهر ممنوعا كقوله تعالى ﴿يا ايها الذين ءامنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين﴾ فالظاهر ان الوضوء لا يطلب من المصلي الا بعد قيامه للصلاة وذلك ممنوع فتعين التأويل بالارادة أى اذا أردتم القيام الى الصلاة

س متى يترجح التأويل

جم اذا عضده الدليل كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد﴾ فالظاهر نفي الصحة عن صلاة الفرد المجاور للمسجد والتأويل نفي الكمال عنها فقط للاجماع على صحة صلاة الفرد المجاور للمسجد

س ما المراد بدليل الخطاب

جم المراد به مفهوم الخائفة وهو ان يشعر المنطوق بان حكم المسكوت عنه مخالف لحكمه مثاله قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ فمفهوم مائة جلدة ان الزيادة على ذلك والنقص عنه لا يجوز

س ما هو مجوى الخطاب

جم مجوى الخطاب ويقال له مفهوم الموافقة وتنبيه الخطاب هو ان يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به مثاله قوله تعالى ﴿ولا تقل لهما أف﴾ فالآية تدل بالمنطوق على حرمة التافيف وتدل بالمفهوم

على ان حرمة الضرب من باب أولى

س ما هو مفهوم الخطاب عنده

جم هو دلالة الاقتضاء والافتضاء نوعان تصريحى وتلويحى
(فالتصريحى) هو دلالة اللفظ على معنى لازم لا يستقل المعنى الاصلى
بدونه لتوقف الصدق او الصحة عليه عادة او عقلا او شرعا مثال الاول
قوله تعالى (وأوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك البحر فانفلق) أى
فضربه فانفلق ومثال الثانى قوله تعالى (واسئل القرية) أى أهل القرية
ومثال الثالث قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) فالامر باقامة الصلاة متوقف
على تقدير الامر بالطهارة قبلها (والتلويحى) هو دلالة اللفظ على معنى
لازم للمعنى الاصلى ولا يتوقف عليه صدق الكلام وصحته لاعادة ولا
عقلا ولا شرعا مثاله قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)
فالمنطوق جواز الجماع فى كل جزء من الليل حتى الجزء الاخير منه
الملاقى للصباح وذلك يلزم منه جواز الاصباح بالجنابة فى رمضان

س ما هو تنبيه الخطاب

جم هو دلالة الایماء وهى ان يقرن الوصف بحكم لو لم يكن
اقتراحه به لبيان كونه علة له لعابه الفطن بمقاصد الكلام . كقوله تعالى
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان اقتران الامر بالقطع أى قطع
يد السارق مع وصفه بالسرقه يدل باللزوم على ان السرقة هى علة القطع
شرعا اذ لو لم تكن علة له لكان الكلام غير بليغ

س ما هو الاجماع

جم هو اتفاق مجتهدى الامة بعد وفاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى عصر على أى أمر كان
 س ما المراد بالاتفاق
 جم الاشتراك فى الاعتقاد او فى القول او فى العمل
 س ما يخرج بهذه القيود
 جم يخرج الواحد لان أقل ما يصدق به الاتفاق اثنان. واتفاق
 العوام فلا عبرة بوافقهم ولا بخلافهم . واتفاق البعض لان مجتهد مفرد
 مضاف أريد به الجنس فيعم كل فرد من مجتهد الامة . واتفاق الاعم
 السابقة والكفار لاضافة مجتهد الى الامة . والاتفاق فى عصره صلى الله عليه
 وسلم . وما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهد الامة فى جميع
 الاعصار الى يوم القيامة لانه يؤدى الى عدم ثبوت الاجماع . وبالفيد
 الاخير يتناول الامر الدينوى والبدنى والمقلى الذى لا تتوقف صحة
 الاجماع عليه كحدوث العالم ووحدة الصانع والالزم الدور كثبوت
 البارى والنبوة . ومن أراد استيفاء البحث فى هذا التعريف فليراجع
 الاصول

س الى كم ينقسم الاجماع
 جم الى قسمين نطقى ان كان اجتماعهم على الحكم بالنطق به
 وسكوتى ان كان النطق به من بعضهم وسكوت الباقيين والاول الى
 قطعى ان شوهده او نقل بالتواتر وظنى ان نقل بمخبر الاحاد الصحيح
 س ما الحكم اذا حصل التعارض بينه وبين الكتاب والسنة

والقياس

جم يقدم القطعي عليها لان الكتاب والسنة يقبلان التاويل والقياس يحتمل قيام المعارض او فوت شرط من شروطه والاجماع معصوم من هذا كله ولم يخالف في حجيته الا الروافض والخوارج والشيعة والنظام وخلافهم لغو لانهم ليسوا من أهل السنة

س ما حكم من جحد المجمع عليه

جم يكفر اتفاقا ان كان المجمع عليه ضرويا كانكار تحريم الزنا وانكار اُمامة أبي بكر رضى الله عنه ولا يكفر اتفاقا ان كان نظريا كانكار فساد الحج بالوطى قبل الوقوف . ويكفر على المشهور ان كان المجمع عليه مشهوراً منصوصاً في الكتاب والسنة كانكار ربا الجاهلية وربا النساء لان جحدته تكذيب للشارع . والراجع انه لا يكفر به

س ما هو القياس

جم القياس في اللغة تقدير شيء على مثال شيء اخر وتسويته به وفي الاصطلاح ذكر واله حدوداً كثيرة كلها معترضة يطول الكلام بذكرها وأحسن ما يقال في حده استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما

س كم أركانه

جم أربعة (الاول) الاصل المقيس عليه وهو محل الحكم المشبه به كالبه مثلاً (الثاني) حكم الاصل كتحريم الربا في البه (الثالث) الفرع وهو محل الحكم المشبه كالدخن مثلاً في قياسه على البه (الرابع) الملقوحي

الوصف الجامع بين المقيس والمقيس عليه كالاتيات والادخار في قياس
الدخن على البر ولكل من هذه الاركان شروط لا يتم القياس بدونها
وهي مبسوطة في الاصول فلتراجع

س ما الحكم اذا حصل التعارض بينه وبين خبر الواحد
ج يقدم القياس عند الامام عليه لان الخبر متضمن للحكم
فقط والقياس متضمن للحكم والحكمة أى العلة
س ما المراد باهل المدينة

ج الصحابة والتابعون رضى الله عنهم . وعملهم حجة بشرط
ان يكون فيما لا مجال للرأى فيه من الاحكام الشرعية وقيل انه حجة
مطلقا لانهم اُعرف بالوحي من غيرهم . والعادة تقضى ان يكون عملهم
هذا من زمن الوحي فلو تغير لعمدوه

س ما الحكم اذا تعارض عمل أهل المدينة وخبر الاحاد
ج يقدم العمل عند الامام مثاله احتجاجه على نفي خيار
المجلس في البيع بانه وجد عمل أهل المدينة على نفيه فقده على الحديث
الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ البائعان بالخيار ما لم يفترقا ﴾
لانه سنة يراها أمّتن سنداً

س ما المراد بقول الصحابي
ج رأيه الصادر عن اجتهاده وهو حجة عند الامام بشرط
ان يكون منتشرأ ولم يظهر له مخالف . وذهب البعض الى انه ليس
بحجة وقد استبدل الشوكاني في الإرشاد على عدم حجتيه فليراجعه من أراد

س ما هو الاستحسان

جم هو المدول عن قياس الى قياس أقوى منه . وقيل هو تخصيص قياس بأقوى منه ولا يخالف في وجوب العمل بهذا للاجماع على وجوب العمل بالراجع من الدليلين المتعارضين . وقيل هو دليل ينقذ في نفس المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه وفيه انه ان كان معنى قوله ينقذ انه يتحقق ثبوته والعمل به واجب عليه فهو مقبول اتفاقا وان كان بمعنى انه شك فهو مردود اتفاقا اذ لا تثبت الاحكام بمجرد الاحتمال والشك . وقيل هو المدول عن الدليل الى العادة لمصلحة الناس وفيه ان تلك العادة ان كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها فهو ثابت بالسنة وان كانت في زمن المجتهدين ولم ينكروها فهو اجماع سكوتي والافى مردودة اجماعا

س ما هي الذريعة

جم الذريعة كوسيلة وزنا ومعنى ووسائل الفساد ثلاثة أقسام قسم متفق على منعه وقسم متفق على جوازه وقسم مختلف فيه (فالاول) كسب الحسن عند عابديه الذين يسبون الله عند سبه وكفر الابار في طريق المسلمين والقاء السم في أطعمتهم (والثاني) كفر س شجر العنب مع أنه وسيلة الى عصر الخمر منها وكالشركة في سكنى الدور مع أنها وسيلة الى الزنا (والثالث) كبيع الاجال فانها وسيلة الى الربا ولم يمنعها الا الامام وكدعوى الامة بان الامام منع توجيه اليمين فيها الى المدعى عليه بمجرد دعاها وأما دعوى المال فيوجه اليمين على المدعى بمجرد دعاها . وكما

يجب سدها يجب فتحها ويندب ويكره ويباح فان الدريعة هي الوسيلة
فكما ان وسيلة المحرم محرمة فكذلك وسيلة الواجب واجبة كالسعي الى
الجمعة والحج . ومن أحسن ما يستدل به هنا قوله صلى الله عليه وسلم
﴿الا وان حمى الله معاصيه فمن حرم حول الحمى يوشك ان يواقعه﴾
وقوله صلى الله عليه وسلم ﴿دع ما يريك الى ما لا يريك﴾ وهما
حديثان صحيحان

س ما هو الاستصحاب

جم هو ثبوت أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته فيما مضى
فالامر الذي علم وجوده ثم طرأ الشك في عدمه فالاصل بقاءه والامر
الذي علم عدمه ثم عرض الشك في وجوده فالاصل استمراره في
حال عدمه

س كم أقسامه عند الفقهاء

خمس (الاول) استصحاب ما هو حكم الاشياء في الاصل حتى يقوم
الدليل على ما يخالفه . وقد اختلف في حكم الاشياء في الاصل فذهب
كثير من أئمة الشريعة الى ان الاشياء في الاصل خالية من الحكم وفريق
أنها على الاباحة وءآخرون أنها على المنع . واختار كثير من المحققين
الثاني فكل فريق يرجع الى استصحاب ما يراه أصلا الاشياء فهذا
يستصحاب فيها انتفاء الحكم فتلحق بما لا حرج فيه وذلك يستصحاب
فيها الاباحة فتكون من قبيل الخير بين فعله وتركه والآخر يستصحاب
فيها المنع فتدخل فيما لا يجوز الاقدام عليه (الثاني) استصحاب ما دخل

الشرع على ثبوته كملك الارض او البضاعة عند تحقق القول المقتضى له
وحل النكاح بعد امتلاك العصمة وشغل الذمة عند التزام مال او اتلافه
فاذا عرض شك في الملك او حل النكاح او شغل الذمة النفي الشك
وقضى باستمرار الملك حتى تقوم البينة على نفيه وبقاء العصمة حتى يلم
انقطاعها وبقاء الذمة مشغولة بما التزمت وقيمة ما اتلفت حتى تثبت
برائتها بانراد او بينة (الثالث) استصحاب العدم الاصلى كان يدعى
الشريك او المضارب ان المال لم ينتج عنه ربح فتقبل دعواه استصحابا
للاصل الذى هو عدم الربح الا ان يثبت الربح ببينة وكان يشتري
المضارب صنفا من البضائع فيدعى صاحب المال انه نهاه عن شراء هذا
الصنف وينكر المضارب فالقول للمضارب استصحابا للاصل الذى هو
عدم النهى وهذا الضرب لم يخالف فى العمل به أحد من أهل العلم الا
ان يصرفه عنه دليل أظهر منه وأقوى (الرابع) ان يعلم ثبوت أمر عقلى
او حسى باحدى طرق العلم ثم يقع الشك فى زواله فيستصحب بقاؤه
وتجرى الاحكام على هذا الاستصحاب حتى يحصل العلم او الظن بزواله
ومثاله ان يفقد شخص فيقوم بعض من شأنه ان يرثه مدعىا وفاته
ومطالبها بقسم ما ترك من المال فتزد دعواه بان حياة ذلك الشخص
كانت قبل الفقد معلومة فتستصحب فيما بعد حتى يقوم الشاهد بوفاته
وهذا الضرب عمل عليه كثير من أئمة الفقه وخالف فى حجتيه آخرون
وذهبوا فيه مذاهب وسمتها كتب الاصول بحثا واستدلالات (الخامس)
استصحاب الاجماع وهو ان يكون الامر بحالة ويتفق فيه على حكم ثم

يتغير الى حالة أخرى فيستصحب حكم الاجماع في الامر بعد تغيره
حتى يقوم الدليل على ان له حكماً غير ما انعقد عليه الاجماع مثاله
مناظرة جرت بين أبي سعيد البردعي وداوود الظاهري في بيع أم
الولد قال داوود قد اتفقنا على جواز بيعها قبل الملقوق بالحمل فنزعم ان
بيعها بعد الولادة لا يجوز فعليه الدليل فقال أبو سعيد قد اتفقنا على منع
بيعها حاملاً فنزعم ان بيعها بعد الوضع جائز فعليه الدليل فسكت
داوود ولم يجر جواباً وهذا الضرب قبله بعض أهل العلم ورده آخرون
(وزيد سادس) وهو ما استنبطه بعض الفقهاء وهو الاستصحاب
المقلوب وحقيقته ثبوت أمر في الزمن السابق بناء على ثبوته في الزمن
الحاضر وللمالكية فتاوى مبنية على رعايته كمسألة الوقف الذي لا
يدري بعد البحث أصل مصرفه وشرط واقفه ولكننا نجد في الزمن
الحاضر بصرف على حالة فتستصحب هذه الحالة فيما قبله حتى تقوم
البينة على خلافها كمسألة الزوج يغيب عن زوجته دون ان يترك لها
نفقة فيقدم ثم تطالبه بما أنفقت في غيبته فيدعى انه كان في مدة الغيبة
معسراً وتدعى هي انه كان موسراً لانه ينظر الى حال قدومه من عسر
او يسر وتستصحب في زمان الغيبة

س متى يعتمد المجتهد على الاستصحاب

جم يعتمد عليه بعد ان ينظر في الحادثة ولا يجد لها حكماً في

نص او قياس

س ما هو الخبر

جم الخبر والحديث والسنة والاثربمعنى واحد عند أهل السنة وهو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً او صفة خلقية او خلقية او مناماً . وزاد بعضهم اوها او إيماء

س الى كم ينقسم الخبر

جم الى قسمين متواتر وءاحاد

س ما هو المتواتر

جم المتواتر في اللغة عبارة عن مجيء الواحد بعد الواحد

بفترة بينهما وفي الاصطلاح خبر جمع عن محسوس يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة

س ما يشترط فيه لافادته العلم الضروري

جم شروط منها ما يرجع الى الخبرين ومنها ما يرجع الى السامعين فالتى ترجع الى الخبرين أربعة (الاول) ان يكونوا عالمين بما أخبروا به غير مجازفين فان كانوا ظانين لذلك لم يفد القطع (الثاني) ان يعلموا ذلك عن ضرورة من مشاهدة او سماع (الثالث) ان يبلغ عددهم الى مبلغ يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب ولا يقيد ذلك بعدد معين بل ضابطه حصول العلم الضروري به (الرابع) وجود العدد المعتبر في كل الطبقات فيروى ذلك العدد عن مثله الى ان يتصل بالخبر عنه . والتي ترجع الى السامعين ثلاثة (الاول) ان يكونوا عقلاء (الثاني) ان يكونوا عالمين بمدلول الخبر (الثالث) ان يكونوا خالين عن اعتقاد ما يخالف ذلك الخبر لشبهة تقليد او نحوه

س الى كم ينقسم المتواتر

جم الى قسمين متواتر لفظي اذا كان ما يرويه كل واحد من الجمع هو ما يرويه الآخرون بعينه ومتواتر معنوي اذا اختلف ما يرويه الجماعة في اللفظ ولكن أخبارهم تتوارد على معنى مشترك بينهما

س ما هي الاحاديث التي حازت درجة التواتر

جم الاحاديث التي حازت درجة التواتر اللفظي كثيرة (منها) حديث **من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** فانه ورد عن مائتي صحابي منهم العشرة حكاها النووي في شرح مسلم . (ومنها) حديث **نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها** وحديث **نزل القرآن على سبعة أحرف** وحديث **الشفاعة** وحديث **الحوض** وحديث **روية الله في الآخرة** (والمعنوي) منها حديث رفع اليدين في الدعاء فقد روى فيه نحو مائة حديث ولكنها في وقائع مختلفة فكل واقعة منها لم تتواتر الا ان القدر المشترك فيها وهو الرفع متواتر بالنظر الى مجموع الروايات . ولا يضر ان لا تكثر في الشريعة الاحاديث المتواترة تواتراً لفظياً لان التواتر المعنوي يكفي في الاحتجاج على ما يرجع الى العلم والاعتقاد وخبر الاحاد يكفي في الاستدلال على ما يرجع الى الاحكام العمالية

س هل يكفر المسلم اذا أنكر حديثاً متواتراً

جم يكفر اذا انقصد الاجماع على تواتره وأصبح حكمه في جملة المعروف بين خاصة المسلمين وعامتهم وان جرى في تواتره خلاف فلا

يكفر وانما يفسق

س ما هو خبر الاحاد

جم هو ما لم ينزهه بنفسه الى التواتر سواء كثر رواته او قلوا
وقيل هو خبر لا يفيد العلم بنفسه . وانما يفيد الظن اذا لم ينظم اليه ما
يقويه او لم يكن مشهوراً او مستفيضاً . وعليه الاكثرون قالوا ولا يلزم
من اجماع الامة على الحمل بما في الصحيحين اجماعها على انه مقطوع
بانه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (والظن كاف في تقرير
الاحكام العملية) وقوله تعالى (ان الظن لا يغني من الحق شيئا)
محمول على ما يرجع الى اصول الدين لانه يقصد منه العلم واليقين والحق
ان ما رواه الشيخان متصل الاسناد من طريقين فاكثر وتلقاه نقاد
الحديث بالقبول يفيد العلم بصحة نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم
لان العلم يحصل من كثرة رواة الخبر تارة ومن تحقق أمانتهم وضبطهم
تارة أخرى وجمهور ما في الصحيحين وهذا القليل وهذا ما يسميه بعض
الحفاظ متواتراً خاصاً

س ما طريق اثباته

جم طريق اثباته الكتاب والسنة والاجماع والعقل فدليل
الكتاب قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)
حتى يتبين لكم ما قال فوجب التثبت كون الخبر فاسقاً ففهموه ان خبر
الصالح يعمل به بلا تثبت (ودليل) السنة قصة أهل قبا لما أتاهم واحد
فاخبرهم ان القبلة تحولت فتحولوا وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

فلم ينكر عليهم (ودليل) الاجماع اجماع الصحابة والتابعين رضى الله عنهم على الاستدلال بخبر الواحد وشاع ذلك ولم ينكره منكر (ودليل العقل) انه لو لم يجب العمل به لتعطلت الاحكام المدونة بخبر الواحد وهى كثيرة ولا سبيل لتعطيلها

س ما يشترط فى العمل بخبر الواحد

جم يشترط فى العمل به شروط منها ما هو فى الخبر أى الراوى ومنها ما هو فى الخبر عنه وهو مدلول الخبر ومنها ما هو فى الخبر نفسه وهو اللفظ الدال (فالراجعة) الى الراوى خمسة التكليف والاسلام والعدالة والضبط وان لا يكون الراوى مدلسا (والراجعة) الى مدلول الخبر ثلاثة ان لا يستحيل وجوده فى العقل وان لا يكون مخالفا لنص مقطوع به على وجه لا يمكن الجمع بينهما بحال وان لا يكون مخالفا لاجماع الامة عند من يقول بانه حجة قطعية (والراجعة) الى لفظ الخبر كثيرة منها ان لا يقتصر فيه على أحد المعنيين المتنافيين حتى يرد دليل على ان المراد أحدهما بعينه ومنها ان لا يحمل على غير ظاهره بغير دليل ومن أراد الاستيفاء فليراجع الاصول

س ما هى المصلحة

جم هى المحافظة على مقصود الشارع بدفع المفساد عن الخلق وقال الغزالي هى ان يرجد معنى يشعر بالحكم مناسب عقلا ولا يوجد أصل متفق عليه

س الى كم تنقسم

جم إلى ثلاثة أقسام (الاول) المصلحة المعتبرة شرطاً وهي التي
أمر الشارع العباد بجلبها لانفسهم كمصلحة حفظ العقل الذي دل على
رعايته تحريم الخمر واقامة الحد على شاربها فاذا عرض المجتهد مطعوم
لا يسمى خمرًا ولكنه يفعل بالعقل ما تفعله الخمر لم يتردد في تحريمه أخذاً
بالدليل القائم على اعتداد الشارع بمصلحة حفظ العقل وبناءه بعض
الاحكام على رعايتها (الثاني) المصلحة شرعاً وهي التي نهى الشارع العباد
عن جلبها لانفسهم والشارع الحكيم لا يني مصلحة الا اذا عارضتها
مصلحة أرجح منها او استتبعت مفسدة لا يستخف بامرها ومثالها
تعدد الزوجات فانه يتبعه من الضرر ان تتألم المرأة من ان تشاركها في
صلة الزوجية امرأة أخرى ففي ترك التعدد مصلحة هي قطع وسيلة
استيلاء الزوجة لكن الشارع اني هذه المصلحة مكنتها بما اشترطه من
العدل بين الزوجات وأباح التعدد نظراً الى ما قد يترتب عليه من
المصالح كتكثير النسل ومساعدة الرجل على تجنب الحرام الذي قد
يقع فيه صاحب الزوجة الواحدة اذا عرض مانع من التمتع بها مثل
المرض والنفاس . ومما يدخل في هذا القسم قصة أمير الاندلس عبد
الرحمن بن الحكم اذ باشر احدى نساؤه في رمضان ثم قدم على ما فعل
وجمع الفقهاء وسألهم عما يكفر به فقال له يحيى بن يحيى الا يني تكفراً بطووم
شهرين متتابعين . فلما خرجوا قال له بعض الفقهاء لم لم تفته بمذهب
مالك وهو التخيير بين العتق والصيام والاطعام . فقال لو فتحنا له هذا
الباب سهل عليه ان يباشر كل يوم ويعتق رقبة ولكن حملته على المضيق

الامور لئلا يعود . فهذه الفتوى قد أقيمت على رعاية مصلحة لم يعتمد بها الشارع ففي حمل الملك على الصوم مصلحة منعه من اتباع الشهوات ولكن الشارع للنفي هذه المصلحة مكثفيا بالنهي عن الافطار وتأثم من يرتكبه . وجعل الكفارة . العتق او الاطعام او الصيام من غير فرق بين الملك وغيره (الثالث) المصلحة المرسلة أى المطلقة من الاعتبار والالغاء ككتابة الصحابة رضى الله عنهم المصحف ونقطهم وشكاهم له لاجل حفظه من النسيان وحرق سيدنا عثمان رضى الله عنه المصاحف وجمع الناس على مصحف واحد خوفا الاختلاف في الدين وكقضائهم بتضمين الصناعات حتى لا تضيع أموال كثيرة وكقتل الجماعة بالواحد لان فيه مصلحة حياة نفوس كثيرة . وقد اجترأ امام الحرمين فيما نسبته الى الامام مالك رضى الله عنه من الافراط في هذا الاصل وهذا لا يوجد في كتب الامام ولا في كتب أصحابه . قال ابن دقيق العيد . الذي لا شك فيه ان لمالك ترجيحها على غيره من الفقهاء في هذا النوع ويليه احمد بن حنبل ولا يكاد يخلو غيرها عن اعتبارها في الجملة ولكن لهذين ترجيح في الاستعمال على غيرها

س كيف تكون المصلحة المرسلة أصلا مع أنها تفتح للعوام طرقا ثلاثا . اراءهم

جم هي أصل ولا تفتح الطرق للعوام لان شرط عدم ورود الدليل الشرعي على رعايتها او الغائها يرفعها عن ان تكون في متناول اراء العامة لانه لا بدري ان هذه المصلحة معتبرة او ملغاة بدليل شرعي

الا من كان أهلا للاستنباط

س كيف تكون أصلا مع أنها تقضى الى اختلاف الاحكام
باختلاف المواطن والمصور

ج ليس اختلاف الاحكام النائي عن المصالح المرسله اختلافها
في أصل الخطاب وانما جاء من جهة تطبيق أصل عام دائم وهو ان
المصلحة المرسله يقضى فيها المجتهد على قدر ما يراه فيها من صلاح
فلاحكام المبينة على رعاية المصالح المرسله تستند الى أصل تعرفه
المجتهدون من موارد الشريعة

س هل تجرى المصالح المرسله في جميع أبواب الفقه
ج لا تجرى في جميع أبوابه وانما تجرى في المعاملات لان
المتفقه في علم الشريعة يدرك ان أحكام المعاملات مبنية على رعاية المصالح
المدنية التي يتيسر للعقول السليمة ان تقف على استمرارها وترى خير
الحياة في التمسك بها . ولا تجرى في العبادات لان منها ما تظهر حكمته
ويبدو القصد من مشروعيته واضحا ومنها ما تخفى مصلحته وهذا الضرب
أصله التعبد فيقصر الامر فيه على ما ورد عن الشارع الحكيم ولا يزداد
فيه على ما قرره لانه يفتح للناس أبواب البدم والضلالة وقد يتصرف
الفقهاء في وسائل العبادة لا في أصلها فيصيبون في الحكم تارة ويخطئون
أخرى ومن أمثلة تصرفهم الصحيح زيادة الاذان الثاني في الجمعة الذي
أحدثه سيدنا عثمان رضى الله عنه بالزوراء لما كثر الناس واتسع
الممران بالمدينة

س ما هي مراعاة الخلاف
 جم هي أعمال المجتهدين لدليل خصمه في لازم مدلوله الذي
 أعمل في عكسه دليلاً آخر (مثاله) أعمال الإمام دليل خصمه القائل
 بعدم فسخ نكاح الشغار في لازم مدلوله وبيانه ان مذهب بعض الفقهاء
 عدم فسخ نكاح الشغار ولازم مدلوله هو ثبوت الارث بين الزوجين
 به اذا مات أحدهما ومذهب الإمام وجوب فسخ نكاح الشغار وثبوت
 الارث بين الزوجين به اذا مات أحدهما فاعمل الإمام في نقض عدم
 الفسخ الذي هو الفسخ دليلاً وأعمل في لازم مدلول عدم الفسخ الذي
 هو ثبوت الارث بينهما دليلاً آخر

س كيف يكون هذا حجة مع اثبات الفسخ بدون لازمه
 الذي هو الارث وهو محال

جم الاستحالة لا تكون الا في الزوم العقلي دون الشرعي
 لانه قد يكون هناك مانع يمنع من ثبوت اللازم مع وجود ملزومه
 الا ترى الى البتة مثلاً فانها توجد بدون لازمه الذي هو الارث لمانع
 كالكفر والرق وغيرها

س هل كان الإمام يحتاج بهذا الاصل دائماً

جم كلا بل كان يعمل به تارة ويعمل عنه أخرى

س ما الذي يخصه ببعض مسائل الخلاف دون البعض

جم الذي يخصه رجحان دليل المخالف عند المجتهد على دليله

في لازم مدلول دليل المخالف

س ما يشترط فيه

ج يشترط فيه ان لا يؤدي الى صورة تخالف الاجماع كمن تزوج بغير ولي ولا شهود بدانق وهو نصف سدس الدرهم مقلداً ابا حنيفة في نفي الولي ومالك في نفي الشهود والشافعي في الدانق فان هذا النكاح يجب فسخه اجماعاً ابداً ويشترط فيه ان لا يترك المراعى له مذهبه بالكلية كان يتزوج مالكي تزوجاً فاسداً على مذهبه صحيحاً على مذهب غيره ثم يطلق ثلاثاً فان ابن القاسم يلزمه الثلاث مراعاة للقول بصحته فان تزوجت من قبل زوجها لم يفسخ نكاحه عند ابن القاسم لان الفسخ حينئذ انما كان مراعاة للقول بصحة النكاح الاول ومراعاة الخلاف مرتين تؤدي الى ترك المذهب بالكلية

س ما الاصل عند الامام في مراعاة الخلاف

ج الاصل عنده فيها ما أثبتته في الموطا عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن وليدة زمعة مني فاقبضه اليك قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد . وقال ابن أخي قد كان عهد الى فيه فقام اليه عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد الى فيه . وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليده أبي ولد على فراشه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الولد للفراش وللعاهر الحجر . ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة بن أبي وقاص . قالت فما رءاها حتى لقي الله فراعى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيمين حكم الفراش فالحق الولد بصاحبه الذى هو زمعة وحكم الشبهة فامر بنت صاحب الفراش التى هى سودة بنت زمعة بالاحتجاب من الولد . هذه هى مدارك الامام باختصار ومن أراد استيعاب القول فيها فعليه بالاصول وقد أشار اليها بعضهم فقال

أدلة المذهب مذهب الاغر	مالك الامام ستة عشر
نص الكتاب ثم نص السنه	سنة من له أتم المنه
وظاهر الكتاب والظاهر من	سنة من بالفضل كله قن
ثم الدليل من كتاب الله	ثم دليل سنة الاواه
ومن أصوله التى بها يقول	تنبيه قرآن وسنة الرسول
وحجة لديه مفهوم الكتاب	من سنة الهادى الى نهج الصواب
ثمت تنبيه كتاب الله ثم	تنبيه سنة الذى جاها عظم
ثمت اجماع وقيس وعمل	مدينة الرسول أسخى من بذل
وقول صحبه والاستحسان	وهو اقتفاء ماله رجحان
وقيل بل هو دليل ينقذ	فى تقس من بالاجتهاد متصف
ولكن التعبير عنه يقتصر	عنه فلا يعلم كيف يخبر
وسد أبواب درائع الفساد	فمالك له على ذه اعتماد
وحجة لديه الاستصحاب	ورأيه فى ذاك لا يعاب

وخبير الواحد حجة لديه بعض فروع الفقه تنبئ عليه
وبالمصالح عنيت المرسلة له احتجاج حفظته النقلة
ورعى خلف كان طوراً يعمل به وطوراً عنه كان يعدل
وهل على مجتهد رعى الخلاف يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف

س أين انتشر مذهبه

جم انتشر بمصر والاندلس وأفريقيا

س من أدخله الى مصر

جم أول من أدخله اليها عثمان بن الحكم الجزائى من أصحاب

مالك المصريين وعبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن يحيى مولى جمع وكان
فقيها روى عنه الليث بن سعيد وابن وهب ورشيد بن سعد وتوفى
بالاسكندرية سنة (١٦٣) هجرية ثم نشره بها عبد الرحمن بن القاسم
وأشهب بن عبد العزيز وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين ومن فى
طبقتهم فاشتهر بها أكثر من مذهب أبى حنيفة لتوفر أصحاب مالك بها
ولم يزل مذهب مالك مشتهراً بها حتى قدم اليها محمد بن ادريس
الشافعى ونشر مذهبه بها فشارك مذهب مالك فى الشهرة والذيع
وصارت المذاهب الثلاثة الحنفى والمالكي والشافعى تتداول القضاء بها
حتى غلب الفاطميون عليها فابطلوا العمل بمذاهب أهل السنة

س من نشره بالاندلس

جم كان أهل الاندلس ملتزمين مذهب الاوزاعى الذى

أدخله بها صمصمة بن سلام وبقي غالباً بها حتى أدخل مذهب مالك

اليها زياد ابن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبظون بعد ان لقي الامام مالكا وأخذ عنه فقهه وذلك في زمن هشام بن عبد الرحمن سنة (١٧١ - ١٨٠) قرن ثم أخذ مذهب مالك في الانتشار والتغلب على مذهب الاوزاعي . ولم تنته المائة الثانية من الهجرة حتى أخذ مذهب الاوزاعي في الزوال ثم لم يلبث ان تقاوص ظله بالاندلس وساد المذهب المالكي

س من نشره بافريقيا

جم كان الغالب على أهلها السنن والآثار الى ان قدم عبد الله ابن فروخ الفارسي بمذهب أبي حنيفة فغلب عليهم أسد بن الفرات قاضيا بمذهب أبي حنيفة ولما ولي سحنون بن سعيد التنوخي قضاءها بعد ذلك نشر فيها مذهب مالك ثم في دولة زنانة قام المعز بن باديس سنة (٤٠٧) وحمل جميع أهل أفريقيا على التمسك بمذهب مالك وترك ما عداه من المذاهب فرجع أهلها كلهم اليه رغبة فيما عند السلطان وحرصا على طلب الدنيا ثم في دولة الموحدين قام يعقوب بن يوسف بن عبد المومن سنة (٥٠٠) وقطع علم الفروع وأمر باحراق كتب المذهب المالكي وأمر بحفظ الحديث وجعل لمن يحفظه الجعل السنني ورغمهما حصل فان مذهب المالكية بقي غالبا على المغرب الاقصى

الى الان

س ما هو أساس العلم عند أتباعه

جم أساسه عندهم الموطأ والمدونة

س ما هو الموطأ

جم هو أول كتاب في الصحيح من الحديث الفه الامام مالك
توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه باقوال الصحابة
والتابعين ومن بعدهم وبناء على تمهيد الاصول للفروع ونبه فيه على
معظم أصول الفقه التي يرجع اليها في مسائله وفروعه . وعليه بنى فقهاء
الامصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم
س ما سبب تأليفه له

جم سببه أنه لما حج المنصور اجتمع به وأشار عليه بان يدون
في كتاب ما ثبت عنده من مسائل العلم فالف كتابه الموطا في الحديث
والفقه فلما جاء المهدي حاجا سمعه منه وأمر له بخمسمائة ألف دينار
ثم رحل اليه الرشيد مع أولاده وسمعه منه فوقع في نفسه موقع الاعجاب
وحاول ان يعلقه في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فراجعه الامام عن
ذلك رضى الله عنه

س من تداوله بالشرح والاختصار
جم الذي تداوله بالشرح كثيرون منهم أبو مروان ابن عبيد
الملك ابن حبيب المالكي والحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر والقاضي
الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المعافري المغربي وغيرهم . والذي تداوله
بالاختصار كثيرون أيضا منهم الامام الخطابي احمد بن محمد البستي
وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وابن رشيقي القيرواني وغيرهم . وقد
كتب العلماء عليه في اغراض مختلفة كشرح غريبه والتعريف برجاله
وجمع شواهد واطرافه وبيان مسند حديثه ومرسله واختلاف الموطئات

وغير ذلك

س ما أصل المدونة

ج أصلها مسائل مجتمعة كتبها بعض أصحاب أبي حنيفة ثم وقعت بيد أسد بن الفرات فرحل بها الى الامام مالك ليعرضها عليه كيف مذهبه فيها فوجده قد مات فدل على ابن القاسم من أصحابه فعرضها عليه ثم رجع بها الى القيروان وكانت تسمى الاسدية وكتاب أسد ومسائل ابن القاسم ثم كتبها عنه سحنون ورحل بها الى ابن القاسم فسمعها منه وأصلح فيها أشياء كثيرة رجع عنها ابن القاسم وكتب لاسد ان ياخذ بكتاب سحنون فانف من ذلك فترك الناس كتابه وأتبعوا مدونة سحنون وهي المسماة بالختلطة وبالام

س من تداولها بالشرح والاختصار

ج الذي تناولها بالشرح كثيرون منهم ابن يونس واللعثمي وابن محرز وغيرهم . والذي تناولها بالاختصار كثيرون أيضا منهم ابن أبي زمنين وأبو سعيد البرادعي في تلخيصه المسمى بالتهذيب وممن شرحها الشيخ خليل بن إسحاق المعروف بالجندی وله مختصر في المذهب المالكي قد اعتمدوا عليه من بينها حيث اختص بتبيين ما به الفتوى وما هو الراجح والاقوى وعكفوا عليه الى زمن المرلى سليمان فخره وأمر بتدريس الرسالة لابن أبي زيد ثم رجع اليه الناس بعد ذلك وهو أشهر ما يتداوله طلاب الفقه المالكي الآن بالمغرب الاقصى

الباب الثاني في الفتوى والمفتي وما به الافتاء

- س ما هي الفتوى
- جم الفتوى لها اطلاقان (أحدهما) اسم مصدر بمعنى الافتاء وهو الاخبار بحكم الشرع لا على وجه الالزام . (وثانيهما) الحكم الذي وقع به الافتاء فيقال فتوى مشهورة او ضعيفة
- س ما يخرج يقيد عدم الالزام
- جم حكم الحاكم عند من يرى أنه أخبار بحكم الشرع على وجه الالزام وأما عند من يرى أنه انشاء فلا يحتاج اليه
- س ما يشترط في المفتي
- جم يشترط فيه ان يكون (عدلاً) ليلا يرتكب ما لا تجوز به الفتوى قصداً او تساهلاً (عارفاً) لان المطلوب منه تبين الحق الذي هو الحكم الشرعي والجاهل أعمى عنه ضال عن طريقه
- س كم طبقات المفتين
- جم ثلاثة المجتهد المطلق ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى
- س ما هو الاجتهاد
- جم الاجتهاد لغة استفراغ الوسع في تحصيل أمر يشق واصطلاحاً له معنيان (أحدهما) أعم وهو استفراغ الوسع في تحصيل شيء من الاحكام على وجه يحسن من النفس المعجز عن المزيد فيه فيشمل العلوم الفقهية واللغوية والعقلية (وثانيهما) أخص وهو استفراغ

الفقيه الواسع في طاب الظن بشيء من الاحكام الشرعية على وجه يحسن
من النفس المعجز عن المزيد فيه

س الى كم ينقسم المجتهد المطلق

جم الى قسمين مستقل ومنتسب

س ما هو المجتهد المطلق المستقل

جم هو الفقيه المستفرغ لوسعه لتحصيل ظن بحكم شرعي

س ما يشترط فيه

جم المتفق عليه من الشروط اثنا عشر شرطا ستة وصفية

وسنة إيقاعية أى محققة لايقاعه (فالاولى) ان يكون بالغاً عاقلاً فقيه

النفس أى شديد الفهم لمقاصد الكلام طبعاً عالماً بالبراءة الاصلية عالماً

بمتملق الاحكام من الكتاب والسنة عالماً بما يتوقف عليه فهم الكتاب

والسنة من العلوم اللسانية والاصولية (والثانية) ان يكون عالماً بمسائل

الاجماع عالماً باسباب النزول واسباب الحديث عالماً بالناسخ والمنسوخ

عالماً بانواع الحديث عالماً باحوال الرواة جرحاً وتعميداً باحثاً عن

المعارض ومن أراد الاستيعاب فليراجع الاصول

س ما هو المجتهد المطلق المنتسب

جم هو المتصف بصفات المستقل الا انه لم يبتكر لنفسه قواعد

وأصولاً لبناء الاحكام عليها كالمستقل بل سلك طريقة امام من أئمة

المذهب غير مقلد له لا في المذهب ولا في دليله . وانما ينتسب اليه

لسلك طريقته في الاجتهاد . وقد ادعى السيوطي هذه المرتبة لنفسه

وجماعة قبله فقال وانما جاء الغلط لاهل عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما قد عرفته والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق النسبي لا الاستقلالى بل نحن نابعون للامام الشافعى رضى الله عنه وسالكون سبيله فى الاجتهاد

س ما هو مجتهد المذهب

جم هو المتمكن من تخريج الوجوه على نصوص امامه . وان شئت قلت هو الذى يجرى على طريقة امامه فى الاستدلال فيراعى قواعده وما يراه شرطاً لصحة الاستنباط

س ما هو مجتهد الفتوى

جم هو المتبحر فى مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على آخر له اطلقهما

س هل ابن القاسم مجتهد مطلق او مقيد بطريقة الامام فى الاستدلال

جم (ذهب بعضهم) الى انه مجتهد مطلق واستدل بمخالفته للامام فى كثير من المسائل (منها) انه قال فيما كان من شأن الرجل والمرأة من متاع البيت انه يقسم بينهما عند التنازع بعد إيمانهما لا اشتراكهما فى وضع اليد عليه ومذهب الامام مالك انه الرجل حتى تقيم المرأة البينة لان البيت بيته (ومنها) انه قال فيمن لم يوص به الاب الى أحد ولم يقدم عليه الحاكم من ينظر فى أمره . انه ينظر فى حاله يوم ييمه وابتياعه فان كان رشيداً جازت أفعاله وان كان سفيهاً لم يجر منها

شئ. ومذهب الامام مالك ان أفعاله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة
 رشيداً كان او سفيهاً (ومنها) انه قال فيمن قال لعبدك أنت حر وعليك
 مائة دينار هو حر ولا يتبع بشئ. ومذهب الامام مالك ان العبد حر
 وتبقى المائة في ذمته. الى غير ذلك (ومذهب اخرون) الى انه مجتهد
 المذهب ورجحوا ذلك بسيرته في الفتوى لانه يجري في اجتهاده على
 قواعد مذهب الامام مالك فانه كان يقول للمستفتي سمعت مالكا يقول
 كذا وكذا او بلغني عنه كذا ومسألتك مثلها وهذه طريقة مجتهد المذهب
 ولا يخرج عن مرتبة الاجتهاد في المذهب انه يخالف الامام مالكا في
 بعض المسائل لان هذه المخالفة محمولة على انه رأى ما أفتى به الامام غير
 جار على قواعده فافتى بما يراه مطابقا لقواعده. ومقتضى هذا انه يرى
 الامام غير مصيب في استنباط هذا الحكم الخاص، وليس في هذا
 غضاظة على الامام مالك فانه لا يدعى لنفسه العصمة ولا ان أهل العلم
 من أصحابه يعتقدون فيه انه لا يخطئ في حال. وقد نقل عنه أنه قال
 انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة
 فخذوا به وما لم يوافق فانركوه. وقد رجع رضى الله عنه في مسائل أفتى
 فيها بغير ما أفتى به أولا. فصح من هذا نسبة الحكم الى ابن القاسم
 في بعض المسائل

س ما رأيك في الامام أشهب

جم هو كابن القاسم فما جرى في ذلك يجري في هذا. ويروى
 انه سئل عن مسألة من باب العتق فافتى فيها بما يخالف مذهب الامام

مالك فذكر له قول الامام فقال (وان قاله مالك فلسنا له بمالك) يخالف
الامام ونفى ان يكون مملوكا له لانه يرى ان الاصول تقضى بغير ما أفتى
به وتمنعه من ان يتبعه في كل ما يفتى به متابعة العبد لمالك . وكثير من
المالكية كابى بكر بن العربي وعبد الحميد الصائغ ياخذون بغير مذهب
الامام فى مسائل لارحجية الدليل

س ما الواجب على كل واحد من المجتهدين
جم الواجب (على المجتهد المطلق) الفتوى بما أداه اليه اجتهاده
ولا يقلد غيره (وعلى مجتهد المذهب) الفتوى بالمتفق عليه من نصوص
المذهب او بالراجع من المختلف منها عنده فان لم يجد نصا فى المذهب
فله ان يقيس على غيرها من مسائله (وعلى مجتهد الفتوى) الفتوى بما
حفظ من نصوص المذهب المطابقة لعين النازله

س ما الذى تجوز به الفتوى
جم الذى تجوز به الفتوى أربعة القول المتفق عليه فى المذهب
والقول الراجع والقول المشهور والقول المساوى لمقابله حيث لا يوجد
فى المسألة رجحان واليه أشار بعض المالكية بقوله

فما به الفتوى تجوز المتفق عليه فالراجع سوقه نفق
فبعده الشهور فالمساوى ان عدم الترجيح للتساوى
س ما هو الراجع

جم الراجع فى اللغة القوى قال فى المصباح رجحت الشئ
بالتقيل فضلته وقوته وفى الاصطلاح هو ما قوى دليله ونذر إطلاقه

على ما يشمل المشهور

س هل يوجد في الاصطلاح ما يفيد معنى الراجع
 جم نعم كقولهم الاصم او الاصوب او الظاهر او المفتى به
 كذا او العمل على كذا ونحو ذلك
 س ما هو المشهور

جم المشهور في اللغة الظاهر قال في القاموس الشهرة بالضم
 ظهور الشيء في شئمة أى شهرة وفي الاصطلاح هو ما كثر قائله . وقيل
 هو ما قوى دليله . وقيل هو قول ابن القاسم في المدونة . (والصواب)
 هو الاول لوجوه (الاول) ان هذا التفسير هو الموافق للمعنى اللغوي
 في لفظ المشهور ولا شك ان الحكم الصادر من جماعة أكثر من ثلاثة
 ظاهر (الثاني) لو لم يفسر المشهور بذلك لكان مرادفا للراجع فلا تتأتى
 المعارضة بينهما مع أنها ثابتة عند جمهور الفقهاء والاصوليين (الثالث) لو
 كان المشهور هو ما قوى دليله لم يتأت في القول الواحد ان يكون
 مشهور او راجحا باعتبارين مختلفين مع انه ثبت عن العلماء ان أحد
 القولين يكون مشهوراً لكثرة قائله وراجحا لقوة لدليله . ولا معنى
 لانهصار المشهور في قول ابن القاسم في المدونة . ولعل مقصود القائل
 به ان قول ابن القاسم فرد من أفراد المشهور فالمراد بكثرة القائل في
 تعريفه بما كثر قائله كثرته حقيقة او حكما لان ابن القاسم وان كان
 واحداً في الخارج فهو أكثر من ثلاثة حكما لملازمة الامام . انك
 أكثر من عشرين سنة ولم يفارقه حتى توفي ولرواية المدونة عنه

س هل يوجد في الاصطلاح ما يفيد معنى المشهور
 جم نعم كقوله ولهم الجمهور على كذا ومذهب الأكثر كذا
 والمذهب كذا ويريدون بالمذهب قول أكثر علماء المذهب من قبيل
 المجاز المرسل لمعلاقة للكلية وقد يطلقون لفظ المذهب على المتفق عليه
 فيكون حقيقة

س ما هو الشاذ
 جم الشاذ في اللغة هو المنفرد قال في المختار شذ عنه انفرد
 عن الجمهور وفي الاصطلاح هو الذي لم يكثر قائله . وقد يطلق على كل
 من مقابل المشهور والراجح

س ما هو الضعيف
 جم الضعيف في اللغة ذو الضعف وهو خلاف القوة والصحة
 وفي الاصطلاح هو ما لم يقو دليله وهو نوعان ضعيف نسبي وضعيف
 المدرك (فالاول) هو الذي عارضه ما هو أقوى منه فيكون ضعيفا
 بالنسبة لما هو أقوى منه وان كان له قوة في نفسه (والثاني) هو الذي
 خالف الاجماع او القواعد او النص او الفياس الجلي فيكون ضعيفا
 في نفسه . وقد يطلق الضعيف كالشاذ على كل من مقابل المشهور والراجح
 س كم صور التعارض بين هذه الاربعة

جم صورده عشرة وهي على قسمين (القسم الاول) فيه ست
 صور أحد القولين فيها أقوى من مقابله فيجب العمل به ويحرم بمقابله
 (الصورة الاولى) ان يكون أحد القولين مشهورا ومقابله شاذا ككراه

الارض بما يخرج منها فالمشهور المنع والشاذ الجواز (الصورة الثانية)
ان يكون أحد القولين راجحا ومقابله ضعيفا كالترقية بين الصبيان في
المضاجع فالراجح ندب التفرقة عند العشر سنين والضعيف ندبها عند
السبع (الصورة الثالثة) ان يكون أحد القولين راجحا ومقابله مشهورا
ضعيف المدرك كقراءة ركعتي الفجر فالراجح ندب قراءة الاولى
بالكافرون والثانية بالاخلاص والمشهور ندب الاقتصار على الفاتحة
(الصورة الرابعة) ان يكون أحد القولين مشهورا وراجحا والآخر
شاذ وضعيفا كجلوس على الحرير الخالص الرجال فالمشهور والراجح
الحرمة والشاذ والضعيف الجواز (الصورة الخامسة) ان يكون أحد
القولين راجحا ومشهورا والآخر راجحا فقط كالدلك في الغسل
فالمشهور والراجح وجوبه لذاته والراجح وجوبه لا يصال الماء للبشرة
(الصورة السادسة) ان يكون أحد القولين مشهورا وراجحا والآخر
مشهورا فقط كوقت المغرب فالمشهور والراجح الامتداد والمشهور
فقط تقدر بفعالها بعد شروطها . والى الاقوى من هذه الست أشار
الشيخ خليل بقوله مبينا لما به الفتوى (والقسم الثاني) فيه أربع صور
وهي على قسمين (القسم الاول) فيه ثلاث صور القولان فيها متساويان
في الترجيح (الصورة الاولى) ان يكون كل من القولين مشهورا كستر
العورة في الصلاة فالقول باشتراطه للذاكر القادر شهره ابن عطاء الله
والقول بعدم الاشتراط شهره ابن العربي (الصورة الثانية) ان يكون
كل من القولين راجحا كتأخير الصلاة عن وقتها الاختياري الى

الضرورى فالقول بالحرمه رجحه قوم والقول بالكراهه زججه ، اخرون
 (الصورة الثالثة) ان يكون كل منهما مشهورا وراجحا كوقت صلاة
 الصبح فالقول بان مختارها من طلوع الفجر الى الاسفار وضروريها من
 الاسفار الى طلوع الشمس شهره ورجحه قوم والقول بان مختارها يمتد
 من طلوع الفجر الى طلوع الشمس شهره ورجحه ، اخرون . والى هذه
 الصور الثلاث أشار خليل بقوله وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف
 فى التشهير (والقسم الثانى) فيه صورة واحدة القولان فيها متساويان فى
 عدم الترجيح كالتطهير بالماء المجمعول فى الفم . والى هذه الصورة أشار
 الشيخ خليل بقوله وحيث ذكرت قولين او أقوالا فذلك لعدم اطلاعى
 فى الفرع على أرجحية منصوصة . وحكم هذه الصور الاربعة التخيير
 للمكاف فيما يعمل به من القولين

س هل ما جرى به العمل من فروع الراجح او المشهور
 جم هو من فروع الراجح وجزئى من جزئياته لان القول
 اذا جرى به العمل صار راجحا

س هل يقدم المشهور او ما جرى به العمل عند التعارض
 جم يقدم ما جرى به العمل كالراجح . فاذا رجح بعض
 المتأخرين المتأهلين للترجيح قولاً مقابلاً للمشهور لموجب رجحانه
 عندهم وأجروا به العمل فى الحكم تعين اتباعه فيقدم مقابل المشهور
 لرجحانه على المشهور بموجبه لا بمجرد الهوى قال ناظم العمليات
 وما به العمل دون المشهور مقدم فى الاخذ غير مهجور

س ما يشترط لتقديم ما جرى به العمل
 جم يشترط لتقديمه خمسة شروط (أحدها) ثبوت عمل العلماء
 بالضعيف من غير شك في ذلك فان وقع الشك هل عمل العلماء بمقابل
 المشهور أولا فانه يجب العمل بالمشهور (الثاني) كون العالم الذي أجرى
 هذا العمل أهلا للاقتداء فاذا جرى عمل بمقابل المشهور ممن لا يقتدى
 به فالواجب علينا اتباع المشهور (الثالث) معرفة الزمان (الرابع) معرفة
 المكان لان العمل قد يكون خاصا ببعض الامكنة دون بعض وقد يكون عاما
 في جميع الامكنة وكذا قد يكون خاصا ببعض الازمنة دون بعض وقد
 يكون عاما في جميع الازمنة لان المصلحة قد تكون في زمن دون زمن
 وتستمر في جميع الازمنة (الخامس) كون ذلك العمل لمصلحة وسبب
 فاذا انتفت المصلحة والسبب وجب العمل بالمشهور والى هذه الشروط
 أشار العلامة سيدي الحاج محمد جنون رحمه الله بقوله

والشرط في عملنا بالعمل صدوره عن قدوة مؤهل
 معرفة الزمان والمكان وجود موجب الى الاوان
 ومثال ما قدم فيه العمل على المشهور تعدد صلاة الجمعة فالمشهور
 انه لا يجوز والذي جرى به العمل جوازه وقد الف العلماء في العمل خاصا وعاما
 س ما الذي يرجح مقابل المشهور فيجري به العمل
 جم الذي يرجحه أمور منها العرف وهو أقوى المرجحات
 ومنها كونه طريقا لدفع مفسدة ومنها كونه طريقا لجلب مصلحة
 س ما هو العرف

جم العرف والعادة ما يغلب على الناس من قول او فعل او ترك (فالعرف القولى) كقول الواقف هذا حبس على ولدى فيدخل فيه البنات اذا كان لفظ الولد يطلق على الذكر والانثى ففى عرف بلد الواقف او لم يكن هناك عرف فان كان عرفهم اطلاقه على الذكر فقط فانه يختص بالذكور ولا يدخل فيه الاناث وان كان معنى الولد لغة يسم المصنفين . ويعتد بالعرف القولى اذا كان عاما لبلد او قوم فان كان خاصاً بالمتكلم دون قومه وأهل بيته حمل لفظه على عرفه الخاص فى الايمان والنذور والطلاق . واما العقود فانما يرجع فيها الى العرف العام او الوضع اللغوى اذا لم يكن هناك عرف عام . (والعرف الفعلى) نحو اختلاف الزوجين فى المهر بعد البناء فيدعى الزوج انه دفعه لها وتنكر الزوجة ذلك فالقول للزوج ان كان العرف جارياً بدفع المهر قبل البناء . ونحو الحيازة فمن حاز عقاراً عشر سنين ثم قام شخص يدعى استحقاق ذلك العقار ولم يقم عذراً عن سكوته تلك المدة بنحو غيبته عن البلد او عدم علمه بحيازة المدعى عليه للعقار فانه لا ينتفع بالبينة التى تثبت له أصل الملك لان العرف جار على ان الرجل لا يشاهد غيره يتصرف فى ملكه هذه المدة الطويلة ويسكت عنه . وهذا فى العرف الفعلى العام لقوم او أهل بلد واما الخاص بفرد فنحو مسألة الرجل يوكل باخر على شراء ثوب فاشترى ما لا يناسب عادته او عادة خدمه فقد أفتى كثير من المالكية بان ما اشترى غير لازم للموكل بل هو لازم للموكل ونازع شهاب الدين القرافى فى العرف الخاص بما لا ينهض

حجة (والعرف الجاري بالترك) نحو تسامح الناس في ثمر الغصن الخارج
عن حدود البساتين

س الى كم ينقسم العرف

جم الى ثلاثة اقسام (أحدها) ما يقوم الدليل الخاص على
اعتباره كمرعاة الكفاءة في النكاح (الثاني) ما يقوم الدليل على نفيه
كمادة الجاهلية في التبرج وطوافهم بالبيت عراة ومناصرة الاخ وان
ظالم (الثالث) ما لم يقيم الدليل الخاص على اعتباره ونفيه وهذا موضع
نظر الفقهاء

س ما الفرق بين العمل والعرف

جم العرف والعادة هو فعل العوام شيئا المرة بعد المرة والعمل
انما يصدر ممن يقتدى به من العلماء بالشروط المتقدمة فهما متباينان

س هل الترجيح بالعرف يخص المجتهد

جم لا يخصه بل المقلد الصرف يدركه لان العرف سبب ظاهر
يشارك في ادراكه الخاص والعام

س هل يقتصر فيه على الترجيح من الخلاف

ج لا يقتصر فيه على الترجيح من الخلاف بل يعتمد عليه
أيضا في انشاء حكم مقابل للحكم المتفق عليه وذلك في المعاملات التي
لا نص فيها من الشارع واما المعاملات التي ورد فيها نص من الشارع
والتعدييات مطلقا فانه لا يعتبر فيها بخلاف العمل فانه يجري فيما لا نص
فيه معاملة كان او تعبديا كما صرح في تعدد صلاة الجمعة ولا يجري فيما ورد

فيه النص من الشارع . والى ما تقدم أشار بعض المالكية بقوله
ورجحوا بالعرف أيضا وهو من سائر المرجحات أقوى
وليس ذا الترجيح بالمجتهد يكون مختصا عن المقلد
فالعرف ظاهر لكل واحد لم يتأت جرده للجاحد
والعرف ما يغلب عند الناس ومثله العادة دون باس
ومتضاها معا مشروع في غير ما خالفه المشروع

س هل يجوز الاعتماد على الكتب في الفتوى

ج كان الاصل ان لا تجوز الفتوى الا بما يرويه العدل عن
المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي لان كلا منهما نقل
لدين الله تعالى وغير هذا كان ينبغي ان يحرم لكن الكتب المشهورة في
الفقه الصحيحة الموثوق بها بعمد بعداً شديداً عن التحريف فاعتمد
الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال واتفق العلماء في هذا العصر على
جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما تحصل
بالرواية كما اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب
وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد
اتفقوا على الخطأ فهو أولى بالخطأ منهم . ولولا جواز الاعتماد على تلك
الكتب لتمطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة وقد رجع
الشارع الى أقوال الاطباء في صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل
الا من قوم كفار لكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما يعتمد في
اللغة على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس وان كانت اللغة هي

الاساس في الكتاب والسنة ولذا تحرم الفتيا من الكتب الغريبة التي لم
تشتهر حتى تتضافر عليها الخواطر ويعلم صحة ما فيها ومن الكتب الحديثة
التصنيف اذا لم يشتهر أعزاء ما فيها الى الكتب المشهورة او يعلم ان
مؤلفها يعتمد هذا النوع من الصحة وهو موثوق بعبد الله ومن حوائى
الكتب المعتمدة لعدم صحة الوثوق بها اذا كانت غريبة النقل

س ما هي الكتب المعتمدة عليها في الفتوى

جم الكتب المعتمدة عليها كثيرة (منها) الموطا وشروحه
ومدونة سحنون واختصار المدونة المعروف بالتهذيب للبرادعي
والواضحة والموازية والعتبية المعروفة بالمستخرجة وتبصرة الاخمي وشرح
المدونة المسمى بالجامع لابن يونس وشرح العتبية المسمى بالبيان
والتحصيل لابن رشد والتلقين للمازري والطرر لابن ابراهيم الاعرج
على التهذيب والطرر لابن عات على الوثائق المجموعة والطرر لابن
الحسن الطنجي على التهذيب وأحكام ابن سهل والتميطية ومختصراتهما
وتبصرة ابن فرحون ومختصر ابن الحاجب المسمى بجامع الامهات
وشروحه لابن راشد القفصي وابن عبد السلام وابن هارون والشيوخ
خليل بن إسحاق والقلاشاني ومحمد بن سعيد الصنهاجي وديوان ابن
عرفة وشرح القلاشاني الرسالة وما وجد من شرح ابن مرزوق على
المختصر وشرح تلميذه ابن فائدة الزواوي وشرح الخطاب على المختصر
وشرح سالم ولكنه ما سلم من خلل في بعض المواضع عند اختصاره
كلام الخطاب وشرح المواق الصغير والكبير سوى انه وقع له خلل في

مواضع قليلة عند نقله بالمدنى وشرح الشيخ حللوا الصغير والكبير
 وشروح بهرام في الغالب والصغير أكثر تحقيقاً من الوسط (ومن
 الحواشي) المعتمدة حاشية ابن غازى والشيخ احمد بابا والشيخ مصطفى
 والطخينى وحاشية البنائى والتاودى والرهونى (ومن كتب النوازل
 المعتمدة) الدر النثير لابن هلال على أجوبة أبى الحسن الصغير ونوازل
 ابن هلال والدرر المكنونة فى نوازل مازونة ونوازل المحقق سيدى عيسى
 السجستانى لكن فيه فتاوى مجملة تحتاج الى التفصيل والمعيار وهو أجمع
 ما رأينا من كتب النوازل لكن فيه بعض فتاوى ضميصة وغير ذلك مما
 يطول الكلام مجلبه والواجب على المتصدى لذلك ان يتحرى فى فتواه
 وحكمه بمراجعة الشروح والحواشى اذا كانت المسألة خلافية

س ما المراد بالفقهاء السبعة عند الاطلاق فى الكتب المذكورة
 جم المراد بهم عبيد الله بن عتبة بن مسعود وعروة بن الزبير
 ابن العوام الاسدى والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق وسعيد بن
 المسيب القرشى الخزومى وسليمان بن يسار الهلالى وخارجة بن زيد بن
 ثابت الانصارى والسابع اختلف فيه ف قيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن
 القرشى كما لابي الزناد وقيل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كما عند
 الحاكم وأكثر علماء الحجاز وقيل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 كما لابن المبارك والى هؤلاء السبعة أشار القائل بقوله مختاراً فى السابع
 قول أبى الزناد

الا كل من لا يقتدى بأمة فقسمته ضيزى عن الحق خارجه

نخدم عبيد الله عروة قاسم سميد أبو بكر سليمان خارجه
 وكلام من التابعين وأبناء الصحابة إلا سليمان
 من ما المراد بالمدينين من أتباع الامام مالك
 جم المراد بهم ابن كنانة وابن الماجشون وابن نافع وابن
 مسleme ونظائرهم

س ما المراد بالمصريين
 جم المراد بهم ابن القاسم وأشهب وابن وهب وأبى بن
 الفرغ وابن عبد الحكم ونظائرهم
 س ما المراد بالعراقيين
 جم المراد بهم القاضي إسماعيل والقاضي أبو الحسن بن القصار
 وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي أبو الفرغ والشيخ أبو
 بكر الابهري ونظائرهم
 س ما المراد بالمغاربة

جم المراد بهم الشيخ ابن أبي زيد القيرواني وابن القابسي
 وابن اللباد والباجي والرخمي وابن محرز وابن عبد البر وابن رشد وابن
 العربي والقاضي سنده والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي وموسى بن شاس
 المعروف بابن بشلون وابن القرطبي المعروف بابن شعبان ونظائرهم
 س ما المراد بالشيخين

جم المراد بهما ابن أبي زيد وابن القابسي

س ما المراد بالاخوين

جم المراد بهما مطرف وابن الماجشون فهما اخوان في العلم

س ما المراد بالقرينيين

جم المراد بهما أشهب وابن نافع

س ما المراد بالحمدين

جم المراد بهما محمد بن عبد الحكم ومحمد بن المواز

س ما المراد بالحمدين

جم المراد بهم الحمدان المذكوران ومحمد بن سخنون ومحمد

ابن عبدوس

س ما المراد بالامام

جم المراد به الامام المازري

س ما المراد بالصقليين

جم المراد بهما ابن يونس وعبد الحق

س ما المراد بالقاضيين

جم المراد بهما القاضي عبد الوهاب والقاضي إسماعيل

س ما المراد بالشيخ

جم المراد به في كلام ابن عرفة ابن أبي زيد وعند بهرام المصنف

س ما أول طبقات المتأخرين

جم أولها ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة (٣٨٦) ومن بعده

وأما من قبله فيعد من الاقدمين

س ما يصنع المقلد اذا لم يجد نصا في عين النازلة

الحكم اذا لم يجد نصا فيها فان وجد في المنقول معناها بغير كبير
فكر او علم اندراجها تحت قاعدة من قواعد مذهبه ففتواه تعتمد وما
ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى به ولا يجوز لاحد العمل به
ويشترط في صاحب هذه المرتبة ان يكون شديد الفهم طبعيا ذا حفظ
كثير من الفقه

س ما ينبغي المفتي فعله

الحكم ينبغي له أشياء (منها) ان يلتزم خطأ واحدا وعلامة لان
تنويعها قد يكون سببا للتزوير عليه (ومنها) ان لا يكون قلما في غاية
الغلط فيضيع ورق السائل ولا في غاية الرقة فتعسر قراءته (ومنها) ان
يتأدب مع من هو أعلى منه ان كانت فتواه قبله فيكتب الموافقة تحته
او عن جانبه ولكل قوم عرف في الادب (ومنها) ان لا يكتب في الفتوى
ما لا تدعوا الحاجة اليه (ومنها) ان لا يترك في آخر السطر بيضا لئلا
يتخذ ذريعة الى الباطل بزيادة قيد فيه يتغير الحكم بسببه (ومنها) ان
يجيب عن ضمن السؤال ولا يزيد من عنده قيدا ليرتب الجواب عليه
كمن سئل عن مسلم اشترى خمرا ماذا يجب عليه فيكتب الجيب عليه
الحمد ان شربها فقد لا يتفطن السائل للزيادة فيقول أفتأني فلان بحمد
مشتري الخمر معتقدا ان الجواب على طبق السؤال وله ان يفصل
السؤال الجمل كما لو سئل عن طلق طلقين هل فيهما رجعة فيقول ان
كان حرا ولم تتقدما طلاقا وهي مدخول بها ولا خلع فله الرجعة والا فلا
رجعة له (ومنها) ان يقتصر في الجواب للامامى على ما تجب به الفتوى

ولا يطيل بذكر الخلاف او الاستدلال لان في ذلك تشويشا على
السائل الا ان يطلبه او كان السؤال في مهمات الدين ومصالح المسلمين
فيحسن الاطناب (ومنها) ان يقتصر على تفاصيل المسئلة وشروطها
القريبة اذا كانت لها تفاصيل وشروط قريبة وبعيدة كالموسئل عن
جواز بيع الغائب فيقتصر على شروط بيع الغائب من حيث هو بيع
غائب لا من حيث هو مطلق بيع فلا يتعرض لاركان البيع ومباحث
كل ركن (ومنها) ان لا يجيب السائل عن دقائق أصول الدين او غيره
من العلوم ان كان مما لا يعنيه الخوض في ذلك بل يرشده الى الاشتغال
بما يعنيه من أمور عبادته ومعاملاته وليناطف في إزالة شبهته (ومنها)
ان يكون كثير الورع (ومنها) ان يحسن الزى والهيئة على القانون
الشرعى فان الخلق مجبولون على تعظيم الصور الجميلة فيكثر الاهتداء به
(ومنها) ان يكون حسن السيرة والسريرة فمن أمر سريرة كساه الله رداها

س ما حكم أخذ الاجرة على الفتوى

جم أخذ الاجرة على نفس الفتوى ممنوع اجماعا الا ان كان
من حبس عليه او من بيت مال مستقيم وأخذها على كتب الفتوى
ممنوع أيضا ان أخذ أكثر من معتاد عمله وورقه ان كان الورق من
عنده وأخذها على الكتب بقدر عمله غير ممنوع ولكنه مرجوع صيانة
الدين والعرض ويتأكد اجتنابه على الورع لان الراعى حول الحمى
يوشك ان يقع فيه

س أليس الكتب بواجب والواجب لا أجره عليه

الواجب الذي لا أجره عليه هو الذي فيه حق لله تعالى وأما الواجب الذي الحق فيه للمخلوق ففيه الاجرة كتخليص المستمك فانه واجب ويلزم للمخلص ما خاصه به والكتب من هذا القبيل

س ما هي الكتب التي لا يعتمد فيها على ما انفردت به

ج كثيرة أيضا منها شرح العلامة الشهير الشيخ على الاجهوري على المختصر أعنى الوسط وأما الصغير فلم يوجد والكبير لم يخرج من مبيضته والشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ محمد الحرشي والزرقاني لانهم تلامذته وأتباعه فهم يقلدونه غالبا وشرح التتابي الصغير ونوازل الورزازي وطرر ابن رار وابن القاضي والخطاطي وطرة الجزولي وابن عمر على الرسالة وما أدخله القاضي عياض في الشفا . وقد حذر العلماء من الاجماع عن ابن عبد البر ومن الاتفاق عن ابن رشد ومن خلافيات الباجي

س ما الكتب المنسوبة للعلماء زورا

ج كثيرة أيضا أشار لها بعض المالكية في قوله

قد حذروا من كتب منسوبة للعلماء نسبة مكذوبة

من ذلك التقريب والتبيين لابن أبي زيد له تبين

كذلك ذو الفصول والدلائل لابن أبي زيد بلاد لائل

ومنه الاجوبة للسحنون فعزوها له من الجنون

والقرويون لليهم تنسب أجوبة وهي لزور أنسب

وما من الاحكام للزياتي يعزى على نهج الضلال ياتي

فكلها فتوى من الشيطان وما لها في الشرع من سلطان
س من تحرم عليه الفتوى

جم هو من حصل بعض المختصرات من كتب المذهب فيها
مسائل عامة مخصوصة في غيرها ومطلقة مقيدة في غيرها او فيها
ضعيف وغيره ولا تحقيق عنده ولا علم بالخصصات والقيود ولا تعيين
للمشهور من الضعيف لانه هو والعامي المحض سواء في الجهل بما يجب
به الفتوى . فالفتى مخبر عن الله تعالى ومن أخبر عنه تعالى مع عدم
ضبطه لذلك الخبر فهو بمنزلة الكاذب

س ما حكم من تصدى للفتوى بدون أهلية

جم يؤدب ومن اتلف شيئا بفتواه ان كان مجتهدا فلا ضمان
عليه ان رجع لغير دليل قطعي فان رجع لدليل قطعي وجب عليه الضمان
وان لم يكن مجتهدا ولم يتول الفعل بنفسه بل أمر به ففيه قولان الضمان
كما عند المازري وعدمه كما عند ابن رشد وان تولى تنفيذ ذلك بنفسه
ضمن باتفاق وهذا في غير المنتصب فان كان منتصبا للفتوى او القضاء
ورجع فعليه الضمان وفاقا قال في مراق السعود

ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعا ان يك لا لقاطع قد رجعا
الا فهل يضمن او لا يضمن ان لم يكن منه تول بين
وان يكن منتصبا فالنظر ذاك وفاقا عند من يحرر

الباب الثالث في حل المبادئ التي بنى عليها الشيخ خليل مختصره

س ما يقصده الشيخ خليل بالضمير المتصل الغائب المؤنث
العابد على غير مذكور

جم يفصده في الغالب المدونة لكن تارة يريد الام التي الفها
الامام سخنون وتارة يريد التهذيب الذي اختصره منها البرادعي أما
للاستشهاد نحو (وفيها أكل ما دق عنقه) وأما للاستشكال نحو (وفيها
كرامة العاج) وأما لافادة الحكم نحو (وفيها نذب تاخير المشاء قليلا) وكما
أشار اليها بفيها وظاهرها والمأخوذ منها ورويت وحملت وقيدت أشار
اليها بضمير المذكر في موضعين في قوله في الحج (وقيد ان أمن) وفي
قوله في الشركة (وقيد اذا لم يبد) وهذا ما لم يكن في الكلام ما يصرف
الإشارة بالضمير المذكور لغير المدونة كقوله في التلبية وتوسط في علو
صوته وفيها وعاودها أي التلبية

س ما يعنى بمادة أول

جم يعنى بها اختلاف شارحي تلك المسئلة من المدونة في فهم
المراد منها وان لم يتصدوا الشرح الكتاب كله وسواء كان الاختلاف
بين الشارحين كابن يونس وأبي الحسن او المحشين كعياض وأبي إبراهيم
او المختصرين كفضل والشيخ خليل

س ماهي المادة

جم هي حروف الكلمة بقطع النظر عن الصيغة التي هي الهيئة
العارضة للملفظ بسبب الحركات والسكنات والتقديم والتأخير . وعليه
فمادة أول هي (ت ا و ي ل) فيندرج فيها تاويلان وتاويلات وتاولت
والتأول

س ما هو التأويل

جم هو في اللغة التفسير وفي اصطلاح الأصوليين صرف
اللفظ عن ظاهره الى محتمل له مرجوع . فان كان لدليل فصحيح
والا ففاسد

س ما المراد به هنا

جم المراد به التفسير مطلقا اما على أصل اللغة واما للتغليب
لانه لم يستعمله في الحمل على الظاهر الا حيث يكون معه حمل على غير
الظاهر اما تصریحا كقوله (وهل على ظاهره او الوجوب تاويلان) او
تلويحا كقوله (وأولت أيضا بعدم الاطاف) فان قوله أيضا تلويح الى
تاويل الاطلاق

س ما سبب اختلاف شارحيها

جم سببه اما تعدد الاقوال في الخارج فيكون التاويلان
موافقين لقولين فهم أحد الشارحين للمسئلة من المدونة على أحدهما
والآخر على الآخر واما النظر في الادلة الشرعية فيقتضى نظر أحدهم
فيها خلاف مقتضى نظر الآخر فيحمل الكتاب على كل ما اقتضى نظره
فيكون التاويلان قولين حقيقة لكن هذا لا يطرد ويحتاج الى ما يدل عليه

س هل الاختلافات الواقعة في فهم المسئلة تعد أقوالا

جم (ذهب ابن عبد السلام) ومن تبعه الى ان اختلاف الشراح في معنى المسئلة لا يعد أقوالا فيها لان مراد الشارح تصوير معنى اللفظ ومراد صاحبه به سواء كان في نفسه صحيحا او فاسدا ومراد صاحب القول ببيان حكم المسئلة فالاول يؤول الى التصوير والثاني يؤول الى التصديق وشتان ما بينهما والى هذا أشار في مرتقى الاصول بقوله

وكل ما فهمه ذو الفهم ليس بنص لمروض الوهم
فالخلف بين شارحي المدونه ليس بقول عند من قد دونه
لانه يرجع للتصوير فعمده قولا من التهور

(وذهب ابن الحاجب) وكثير من المتأخرين الى ان اختلافهم يعد أقوالا فيها لان الاختلاف في التصوير مائل الى التصديق فكل واحد يقول هذا معنى هذه المسئلة ولا معنى لها غيره فثال قوله الى التصديق . ولو لم تكن هذه التأويلات أقوالا يجوز العمل بها لم تكن لها فائدة وتكون باطلة وتصير المسئلة المشروحة ملغاة اذا لم يترجح تأويل أحدهما على الآخر بمرجح . هذا ولعل مراد ابن عبد السلام ان اختلاف الشراح لا يعد أقوالا للشارح بل يصير المسئلة المشروحة المختلف في فهم معناها ذات قولين او أقوالا للامام مالك الذي تكلم في المسئلة لان كل واحد منهم قائل هذا مراده نظير ما ياتي في التردد فيكون اختلاف ابن عبد السلام وابن الحاجب على هذه الجهة لا على ما فهمه الهلالي

س

ما يقصد بمادة الاختيار

ج

يقصد بذلك اختيار اللغمي لكن ان كان بصيغة الفعل

الماضي كاختار واختير فانه يريد به ابن اللغمي انشأ ذلك القول من عند نفسه ولم يسبقه به غيره وان كان بصيغة الاسم سواء كان اسم فاعل نحو وخصه المختار او اسم مفعول نحو كتبت تاول وجوبه على المختار فانه يريد به ان اللغمي اختار قولاً مقولاً قبله من القولين او الاقوال التي في المسئلة على مقابلة ما وقع ترجيحه له بلفظ الاختيار او بلفظ التصحيح او التحسين او غير ذلك

س

ما يقصد بمادة الترجيح

ج

يقصد بذلك ترجيح ابن يونس على التفصيل السابق فان

كان بصيغة الفعل الماضي نحو رجح فذلك لترجيحه هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم نحو الراجح والارجح والمرجح فذلك لترجيحه قولاً من خلاف أهل المذهب

س

ما هو الترجيح

ج

أصل الترجيح في الميزان يقال رجحت كفة الميزان على

أختها اذا ثقلت ورجح ما فيها والفعل من باب قعد ونفع والمصدر الرجحان والرجوح ويتمدى بالهمزة وبالتضعيف ثم استعمل في التفضيل والتقوية وهو المراد هنا

س

ما يقصد بمادة الظهور

ج

يقصد بها استظهار ابن رشد على التفصيل المذكور فان

كان بصيغة الفعل الماضي كظهر فذلك لاستظهاره من نفسه وان كان

بصيغة الاسم كالأظهر فذلك لاستظهاره من أقوال من سبقه من أهل المذهب غالباً . وقد يشير به للخلاف خارج المذهب كقوله والأظهر والاصح لأجمل له لأنه قول ابن المسيب واختاره ابن رشد

س ما يقصد بمادة القول

جم يقصد بها اختيار المازرى على التفصيل المتقدم فإن كان بصيغة الفعل الماضى نحو قال كشكه فى يوم عرفة هل هو الـيدفذلك لما قاله غير مسبوق به وان كان بصيغة الاسم نحو لم يلزمه على القول فذلك لما اختاره من قول قيل قبله

س لم خص الشيخ هؤلاء الاربعة بالتعيين

جم انما خصهم به لكثرة تصرفهم فى الاختيار كثرة لم توجد لغيرهم

س لما اذا قدم اللخمى على ابن يونس مع انه أقدم منه

جم قدمه عليه لانه أكثر اقدا ما للاختيار كما يعلم من تبصرته فانه كثيراً ما يتقل الفقه ويقول باثـره وأنا أرى كذا وكذا

س لما اذا جعل الفعل لما قالوه والاسم لما اختاروه من

أقوال غيرهم

جم لان الفعل يدل على الحدوث فناسب ان يشير به للقول

الذى أحدثوه من عنديانهم والاسم يدل على الثبوت فناسب ان يشير به لاختيارهم القول الثابت لمن سبقهم

س لم خص كلا منهم بما خصه به من المادة

جم خص اللخمي بالاختيار لاكثرية اختياراته بالنسبة الى
سائرهم كما تقدم وخص ابن يونس بالترجح لان أكثر اجتهاده في
ترجيح أقوال غيره وأما ما يقوله من عند نفسه فقليل وخص ابن رشد
بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الرواية وظهره هو واشتهاره
وتقدمه على أهل زمانه وخص المازري بالقول لانه لما قويت ملكته
في المعقول والمنقول وبرز على غيره من الفحول فصار حذاي القول
س ما يعني بقوله خلاف بعد قولين او أقوال

جم يعني به اختلاف تشهير الشيوخ المتساوين عنده في المرتبة
لقولين او أقوال في المسئلة فان شهر بعضهم قولاً وبعضهم مقابله سواء
كان اختلافهم في الترجيح بلفظ التشهير او بما يدل عليه كقولهم المذهب
كذا والظاهر او الراجح او المفتى به او الذي عليه المعمل كذا ونحو ذلك
وقد يريد به الاختلاف في نفس الحكم (والضابط) ان لفظ خلاف اذا
كان مع خبره كلاماً تاماً مقصوداً به افادة حكم المسئلة فهو للاختلاف في
التشهير واذا لم يكن ذلك فهو للاختلاف في الحكم

س هل أشار للاختلاف في التشهير بغير لفظ خلاف

جم نعم كقوله في الذكاة وشهر أيضا الاكتفاء بنصف الحلقوم
والودجين وكقوله في الظهار وشهر أيضا القطع بالنسيان بعد ذكر
المعتمد عنده

س هل يقتصر على أحد المشهورين

جم نعم يقتصر على أحدهما لقوته عنده باعتبار كونه منقول

شيوخ المذهب معرضين عن التشهير الآخر كتشهير ابن بزيرة وجوب
فرض النفقة دراهم فقد اقتصر على خلافه حيث قال ان الواجب قوت
وادام الخ وقد يقع له عكس ذلك كبطلان الصلاة خلف الفاسق
بالجارجة فانه اقتصر على تشهير ابن بزيرة مع ان المعتمد هو تشهير ابن
رشد وهو صحة الصلاة خلفه

س ما يعني بقولين او اقوال
ج معنى بذلك انه لم يطلع في الفرع على أرجحية منقولة
عن العلماء

س ما هو الفرع
ج هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية حمل قلمي كالنية او غير
قلمي كالوضوء قال في مراق السمود

والفرع حكم الشرع قد تعلقا بصفة الفعل كندب مطلقا
والمراد به هنا المسئلة المتفرعة عن قاعدة . وتسمى القاعدة أصلا
باعتبار ما تفرع منها من المسائل . فقولك الماء المطلق يصح التطهير به
قاعدة فقهية مشتملة على فروع شتى كالجمعول في الفم والمجموع من
الندى وسور البهيمة والحائض والجنب وغير ذلك وفولك الماء المجموع
من الندى يصح التطهير به فرع من فروعها لان حكمه مأخوذ من
الاصل لاشتماله عليه بالقوة

س ما هو التفرع
ج هو بناء الفرع على أصله واستنباط حكمه منه بان يخرج

من القوة الى الفعل كقولك الماء المجموع من الندى مطلق وكل ماء مطلق يصح التطهير به فينتج الماء المجموع من الندى يصح التطهير به

س ما هي الارجحية

ج هي كون الشيء أرجح من غيره فالياء فيه ياء المصدرية فهو مصدر صناعي كالانسانية والناطقية والاسم غير المصدر فالارجح عرى عن التفضيل لما لحقته الياء وصار مصدرا دالا على الحدث شاملا لما هو أرجح من غيره وما هو راجح ومقابلته ضعيف . وحاصل مراده انه اذا كان في المسئلة خلاف واطلع على راجحية لاحد الاقوال يقتصر على الراجح واذا اطلع على راجحية لاحدها يقتصر على الارجح واذا اطلع على راجحية في كل من القولين او الاقوال يعبر بخلاف وان لم يطلع على ترجيح أصلا يعبر بقولين او اقوال

س هل يشير لعدم اطلاعه على ترجيح بغير القولين او الاقوال

ج نعم يشير بقوله هل كذا وكذا نالها كذا ورايها كذا وقد اعتد به عند مالك لا ابن القاسم ونحو نقلت عليهما

س ما هو المفهوم

ج الكلام في المفهوم يفتقر الى بيان المنطوق وحقيقة الدلالة وأنواعها وبيان طرقها

س ما هي الدلالة

ج الدلالة في اللغة الهداية وفي اصطلاح أهل الميزان والاصول

والدرية والمظارة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
فأشئ، الاول الدال والثاني المدلول

س ما المراد بالشيئين

جم المراد بهما ما يعم اللفظ وغيره فيتصور هنا أربع صور
(الاولى) كون كل من الدال والمدلول لفظا كاسماء الافعال الموضوعات
لألفاظ الافعال على رأى (الثانية) كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ
كزيد الدال على الشخص الانسانى (الثالثة) عكس الثانية كالخطوط
الدالة على الالفاظ (الرابعة) كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة
على الاعداد

س ما المراد بالعلمين

جم المراد بهما الادراك المطلق الشامل للتصور والتصديق
اليقيني وغيره فيتصور هنا أربع صور أخرى (الاولى) ان يلزم من
تصور الدال تصور المدلول (الثانية) ان يلزم من التصديق به التصديق
بالمدلول (الثالثة) ان يلزم من تصوره التصديق بالمدلول (الرابعة) ان
يلزم من التصديق به تصور المدلول

س ما المراد بالزوم هنا

جم المراد به الزوم فى الجملة عند أهل العربية والاصول والزوم
الكلى عند أهل الميزان

س الى كم تنقسم الدلالة

جم تنقسم أولا باعتبار الدال الى قسمين لفظية ان كان الدال

لفظا وغير لفظية ان كان غير لفظ وينقسم كل منهما باعتبار السبب ثانيا
الى ثلاثة أقسام عقلية وطبيعية ووضعية فالأقسام ستة

س ما هي العقلية غير اللفظية

جم هي دلالة المعلومات على علمها وسببها الموجد لها بواسطة
العقل كدلالة الدخان على النار والعالم المتغير دائما على المتصرف في
شؤنه المدبر لآمره تعالى مجده

س ما هي الطبيعية غير اللفظية

جم هي دلالة الآثار واللوازم على ملزوماتها بحسب العادة
كدلالة مرعة النبض على الحرارة وبطبه على البرودة والطير على النبات
والحمررة على الخجل والصفرة على الوجل والزينة أمام البيوت على الأفراح

س ما هي الوضعية غير اللفظية

جم هي دلالة أفعال وإشارات اصطلاحية يتخاطب بها
المصطلحون عليها كدلالة الكتابة والإشارة والمقد والنصب كحدود
المزارع على ما يراد منها

س ما هي الدلالة اللفظية العقلية

جم هي دلالة اللفظ بواسطة العقل كدلالة الكلام من وراء
جدار على حياة المتكلم

س ما هي الدلالة اللفظية الطبيعية

جم هي دلالة اللفظ بحسب الطبيعة والمادة كدلالة لفظ أح
على التألم في الصدر وأهلا وسهلا على الترحيب وحسن الاستقبال

س ما هي الدلالة اللفظية لوضعية

جم هي مقولة بالاشتراك اللفظي على معنيين (أحدهما) اعتبره المنطقيون وهو تفسيرها بقضية كلية حيث قالوا هي كون اللفظ كلما أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه (وثانيهما) اعتبره البيانويون والاصوليون وهو تفسيرها بقضية جزئية حيث قالوا هي كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه . ومعلوم ان من الاهمال اطلاق ان ولو واذا في المتصلة والمهولة في قوة الجزئية

س لماذا جنح المنطقيون الى الاول والبيانويون الى الثاني

جم لان المناطقة غرضهم الاكتساب وهو لا يكون الا بما يطرد فاذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فلا يحكمون بانه دال عليه أما البيانويون فغرضهم ما يقتضيه الحال من الواضح والواضح فلم يلتزموا الاطراد

س الى كم تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية

جم تنقسم باعتبار المدلول عند المناطقة الى ثلاثة أقسام مطابقة وتضمنية والتزامية

س ما هي الدلالة المطابقة

جم هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له من حيث هو كذلك كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف ودلالة المثلث والمربع والخمس والدائرة على الاشكال المخصوصة

س

ما هي الدلالة التضمنية

جم هي دلالة اللفظ الموضوع للمعنى مركب من أجزاء على
بعض أجزائه من حيث هي أجزاء له كدلالة الانسان على الحيوان
وحده او على الناطق وحده ودلالة البيت على الجدار او السقف
ودلالة المثلث على أحد اضلاعه

س

هل فيها انتقال من فهم الكل الى فهم الجزء او لا

انتقال أصلا

جم

هنا ثلاثة أقوال (الاول) انه لا انتقال فيها أصلا وليس
للجزء فهم يخصه وانما هناك فهم واحد ان قيس الى المجموع كان مطابقة
وان قيس الى احدى الاجزاء كان تضمننا ففهم الجزء انما هو في ضمن
الكل فاذا فهم المعنى فهم جزؤه معه وبهذا يتحقق استلزام المطابقة للتضمن
وعلى هذا القول جمع من المحققين كالامدى وابن الحاجب والمضد
والسمد في حاشيته والسيد في حاشية المطول وابن أبي شريف وغيرهم
(الثاني) وعليه الجمهور ان فيها انتقالا من فهم الكل الى فهم الجزء وهو
الراجح لان اللفظ اذا أطلق على الكل يفهم الكل منه من غير ملاحظة
أجزاء على الانفراد ثم يلتفت الذهن الى الاجزاء مفضلة (الثالث) ان
فيها انتقالا من فهم الجزء الى فهم الكل وقد رد كل من القوانين بما لا
يحتاج الى ذكره هنا

س

ما هي الدلالة الاتزامية

جم هي دلالة اللفظ على لازم معناه الذهني من حيث هو

س

كذلك . بان يدل اللفظ على معناه المطابق وذلك المعنى يلزمه معنى آخر مصاحب له ورفيقا ملازما لانه جزء له فيشعر الذهن بذلك اللازم الخارج عن الماهية كدلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والاربعة على الزوجية والانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة . هذا ما عند المناطقة اما البيانيون والاصوليون قالوا ان دلالة المطابقة وضعية والتضمنية والالتزامية عقليتان والخلاف لفظي لان من اراد بالدلالة الوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كان الوضع كافيا في فهم المعنى أم لا فالتضمن والالتزام وضعيتان ومن اراد بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيه كافيا في فهم المعنى فالدالتان عقليتان

س ما هو لزوم

جم هو اقتضاء شيء شيئا آخر فالشيء الاول يسمى ملزوما

والثاني لازما

س الى كم ينقسم الزوم

جم الى ثلاثة اقسام لزوم ذهني فقط ولزوم خارجي فقط ولزوم

ذهني وخارجي

س ما هو الزوم الذهني

جم هو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن فقط بمعنى كلما

تحقق الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيه ككون المعنى الذي هو عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مقتضيا للبصر فهو عدم مقيد بالبصر لان البصر جز من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر تضمنية

س

ما هو الزوم الخارجى

جم

هو كون الشئ مقتضيا للآخر فى الخارج فقط بمعنى كلما تحقق المزوم فى الخارج تحقق اللازم فيه ككون الغراب مقتضيا للسواد والثلج مقتضيا للبياض وبعض الاعداد مقتضيا للتمام كالستة وبعضها مقتضيا للنقص كالثمانية فاذا قطعت النظر عما فى الخارج ورجعت الى نفس الحقيقة علمت انتقاء الزوم

س

ما هو الزوم الذهنى والخارجى

جم

هو كون الشئ مقتضيا للآخر فى الذهن والخارج بمعنى كلما تحقق المزوم فى الذهن والخارج تحقق اللازم فيهما ككون الاربعة مقتضية الزوجية

س

الى كم ينقسم الزوم الذهنى

جم

الى قسمين بين وغير بين والبين ينقسم الى قسمين بين بالمعنى الاعم وبين بالمعنى الاخص

س

ما هو الزوم البين بالمعنى الاعم

جم

هو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والمزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الامر بن كل زوم الزوجية الاربعة وكلما عاير الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم الانسان وفهم المغايرة جزم العقل بالزوم بينهما او كان تصور المزوم وحده كافيا

س

ما هو الزوم البين بالمعنى الاخص

جم

هو ما يجزم العقل به عند تصور المزوم فقط كل زوم

البصر للمعى

س ما هو الزوم الغير البين

جم هو ما لا يجزم العقل به عند تصوره - ودر اللازم والزموم بل يحتاج الى دليل كزوم الحدوث للعالم

س ما المعتبر فى دلالة الالتزام

جم المعتبر فيها عند المناطقة وجمهور الاصوليين والبيانين هو الزوم الذهني سواء صاحبه لزوم خارجي او لا . وقد نازع ابن الحاجب فى اشتراط الزوم الذهني فيها ولعل مراده نفي اشتراط الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وهذا لا ينافي اشتراط الزوم الذهني مطلقا فالزوم الذهني لا بد منه بلا نزاع وانما النزاع فى النوع المشترط منه

س ما المراد بالزوم الذهني عند المناطقة فى دلالة الالتزام

جم المحققون منهم على ان المراد به الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لا اعتبارهم الامر الكلي المطرد . وغيرهم على ان المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الاعم او بالمعنى الاخص وعلى كل فالزوم الخارجى غير معتبر عندهم

س ما المراد بالزوم الذهني فيها عند الاصوليين والبيانين

جم المراد به عندهم فيها ما أفضى فيه تصور الزوم الى تصور اللازم فى الجملة فيشمل الزوم الذهني باقسامه الثلاثة والزموم العرفي بقسميه العام والخاص (فالاول) ما لم يتعين واضحه كالزوم الذى بين حاتم والجود وكالزوم الذى بين الشجاعة والاسد فى قولك هو أسد

بمن قال هل زيد شجاع فان أهل العرف يفهمون من معنى الاسد لازما وهو الشجاعة وان كان لا لزوم عقلا بين تلك الجئة والشجاعة فيفهم المخاطب ان زيدا شجاع (والثاني) ما تعين واضمه كالزوم الذي بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين فاذا قيل هذا القول يستلزم التسلسل وكان المخاطب كلاميا فهم انه باطل وكزوم الرفع للفاعل عند النحاة فاذا قال انسان جاء زيدا بالنصب فقلت له زيد فاعل فهم منه اذا كان نحويا انه مرفوع هذا والكلام في الدلالة وأنواعها وسعته كتب الميزان والاصول والبيان بحثا واستدلالا

س كم طريقا في المنطوق والمفهوم

جم ثلاثة طرق طريقة ابن الحاجب وطريقة البيضاوي

وطريقة الامدى على ما حكاه بعض الاصوليين

س ما طريقة ابن الحاجب

جم هي ان المدلول المطابق والتضمنى منطوق بلا تفصيل

ويسميه منطوقا صريحا والمدلول الالتزامى فيه تفصيل ان كان حكما

للمذكور فهو منطوق ويسميه منطوقا غير صريح وان كان حكما

للمسكوت عنه فهو مفهوم فالمدلولات عنده أربعة اثنان منهما منطوقان

صراحة والثالث منطوق غير صريح والرابع مفهوم . فقولته تعالى (واحل

لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) دل بالمطابقة على حل الوطء للنساء

في ليلة الصيام من غير تخصيص لبعض أجزائها فيصدق بالوطء في

ماخر الاجزاء ودل بالتضمن على حله فيها للفرد كزيد مثلا فهما منطوق

صریح ودل بالالتزام على صحة صيام من أصبح جنباً والصحة المدلول عليها بالالتزام هي حكم المذكور وهو الصيام فهي منطوق غير صریح وقوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ دل بالمطابقة على تحريم التنايف للوالدين وبالتضمن على تحريمه لاحدهما فهما منطوق صریح ودل بالالتزام على تحريم الضرب لهما او لاحدهما والضرب غير المذكور فتحريمه مفهـوم وليس في الآية منطوق غير صریح . والفرق بين المنطوق غير الصریح والمفهوم عنده محل تأمل

س ما هي طريقة البيضاوي

جم هي ان المدلول المطابق والتضمني منطوق والمدلول

الالتزامي مفهوم فشمـل المفهوم عنده المنطوق غير الصریح عند ابن الحاجب واختص المنطوق عنده بالمنطوق الصریح عند ابن الحاجب

س ما هي طريقة الامدي

جم هي ان المنطوق غير الصریح عند ابن الحاجب واسطة عنده

س ما المختار من هذه الطرق

جم طريقة البيضاوي لانها اقرب الى القهم لقلة التفصيل في

المدلول الالتزامي ولانها أنسب بالمعنى اللغوي لان المنطوق في الاصل هو اللفظ نفسه لا المدلول الالتزامي كما عند ابن الحاجب والمفهوم في الاصل ما فهم من اللفظ ونحوه سواء وضع اللفظ له أم كان تابعا لما وضع له فالانسب ان يسمى المدلول الذي دل عليه مباشرة بلا واسطة منطوقا لانصاله وارتباطه باللفظ المنطوق ويسمى المعنى الخارج عن

المدلول الوضعي الذي دل عليه بواسطته مفهومه ما ليحصل التمييز بين
الوضعي والخارج عنه

س إذا فما هو المنطوق

جم هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق

س ما هو المفهوم

ج هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق

س ما الذي وقعت عليه ما في التمرينين

جم ما واقعة على معنى دل عليه اللفظ ان كانت نكرة موصوفة

او المعنى الذي دل عليه اللفظ ان كانت معرفة موصولة

س ما المراد بالمعنى الذي وقعت عليه

جم فيه طريقان (الاولى) طريقة البيضاوى وابن الحاجب

وهي ان المراد به الحكم الشرعى بقسميه التكليفي والوضعي والحكم العرفي

العام الذي هو الاثبات والنفي (الثانية) طريقة التاج السبكي ومن وافقه

وهي ان المراد به ما يشمل الحكم ومحلّه وهو المحكوم عليه فكل منهما

يطلق عليه منطوق ومفهوم وقد يطلق على مجموعهما فعلى الطريقة الاولى

تحریم التافيف وحده هو المنطوق وتحریم الضرب وحده هو المفهوم

من قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ وعلى الطريقة الثانية التافيف الذي

هو محل الحكم منطوق وتحریمه متطوق والضرب الذي هو محل الحكم

مفهوم وتحریمه مفهوم وقد يقال لمجموع التافيف وتحریمه منطوق

فيكون أحدهما جزء المنطوق كما يقال لمجموع الضرب وتحریمه مفهوم

فيكون أحدهما جزء المفهوم

- س ما المراد بالدلالة في تعريف المنطوق
- ج المراد بها عند ابن الحاجب مطلق الدلالة فتشمل المطابقة والتضمن والالتزام وعند البيضاوي والامدي الاوليان فقط
- س ما المراد بالدلالة في تعريف المفهوم
- ج المراد بها دلالة الالتزام عند الجميع
- س ما هو محل النطق
- ج بمحتمل معنيين (أحدهما) المحكوم عليه المنطوق باسمه (وثانيهما) حالة النطق

- س بم يتعلق المجرور أعني قولهم في محل النطق
- ج يتعلق بمقدر حال من الضمير المجرور بملى الذى هو رابط الصفة او عائد الصلة على الطريقة الحاجبية او يتعلق بدل على الطريقة البيضاوية

- س ما المراد بغير محل النطق المنطوق عليه تعريف المفهوم
- ج يحتمل أيضا معنيين (أحدهما) المحكوم عليه الذى لم يذكر كالضرب المفهوم حكمه فى الآية (ثانيهما) الحالة الثانية بعد حالة النطق باللفظ على طريقة البيضاوي وذلك ان السامع لللفظ العالم بوضعه اذا سمعه فهم منه أولا فى حالة النطق به معناه الوضعى ثم بعد فهم معناه المذكور يفهم من هذا المعنى معنى آخر لازم للمعنى الاول فقد دل اللفظ على معنيين (أحدهما) دل عليه أولا فى حالة النطق به (وثانيهما)

دل عليه ثانيا في حالة بعد حالة النطق به فالمنطوق معنى دل عليه اللفظ
حالة كون ذلك المعنى مظهروفا في اللفظ المنطوق به والمفهوم معنى دل
عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهروف في اللفظ المنطوق به بل
في المسكوت عنه

- س الى كم ينقسم المفهوم
جم الى قسمين مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة
س ما هو مفهوم الموافقة
جم هو ما يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للمذكور
س الى كم ينقسم مفهوم الموافقة
جم الى قسمين خوى الخطاب ولحن الخطاب
س ما هو خوى الخطاب
جم خوى الخطاب ويسمى تنبيه الخطاب كما تقدم هو ان
يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور كقوله تعالى هو من أهل
الكتاب من ان تأمنه بنظره يؤده اليك فان من يؤدى القنطار يؤدى
مادونه من باب أولى

- س ما هو لحن الخطاب
جم هو ان يكون المسكوت عنه مساويا في الحكم للمذكور
كتحريم إتلاف أموال اليتامى بغير الاكل كالأحراق مثلا المفهوم من
تحريم أكلها فالأحراق مسا والاكل في الإتلاف . ومنه مفهومات
الآيات والاحاديث المصرحة بالوعد والوعيد على الطاعات والمعاصي

للرجال المساواة النساء الرجال في الجزاء على الطاعة والمعصية **س**
ج هل الفرق بين الاولى والمساوى بالفجوى والاحسن لغة

واصطلاحا **س**
ج الفرق بينهما بالفجوى الاول والاحسن للثاني مجرد اصطلاح

ليتميز كل منهما باسمه واما في اللغة فلحن الكلام وخواه بالمد والقصر
 بمعنى واحد يقال لحن بكلامه لحننا من باب نفع اذا اشار به الى معنى
 يفهمه مخاطبه ويخفى على غيره ويقال لحن بكلامه الى كذا يفجوا من باب
 دعا اذا ذهب به اليه وأوماً به اليه

س ما هو مفهوم المخالفة

ج مفهوم المخالفة ويسمى دليل الخطاب كما علمت هو ما
 يكون المسكوت عنه مخالفاً في الحكم للمذكور

س كم أنواع مفهوم المخالفة

ج عشرة جمها ابن غازى في قوله

صنف واشترط علل ولقب ثنيا وعد ظرفين وحضر اغيا

ولنسايره على هذا الترتيب (الاول) مفهوم الصفة والمراد بها عند

الاصوليين تقييد لفظ مشترك المعنى بلفظ آخر يختص بمعانيه ليس

بشروط ولا غاية ولا يريدون بها النعت فقط كما عند النحويين ولها ثلاثة

صور (أحدها) ان تكون الصفة بعد الموصوف نحو قوله تعالى ورقبة

مومنة مفهومه ان غير المومنة لا تعتق في الكفارة (الثانية) ان تكون

قبل الموصوف كقوله صلى الله عليه وسلم لعامله **س** وكرائم أمستوال

الناس) مفهومه ان غير الكرائم تؤخذ في الزكاة (الثالثة) ان يحذف
الموصوف وتنوب عنه الصفة كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ ان
جا، كم فاسق ينبا فتبينوا) مفهومه ان خبر الواحد المعدل يقبل بغير
تثبت . ويندرج في الصفة الحال كقوله تعالى ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى﴾ الآية مفهومه أنهم لا يهون عن قربان الصلاة في غير الحالة
المذكورة (الثاني) مفهوم الشرط اللغوي الذي هو مدخول الاداة من
فعل مضارع او ماض لا الشرط الشرعي ولا العقلي نحو قوله تعالى
﴿وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن﴾ مفهومه ان البائن غير الحامل لا
نفقة لها (الثالث) مفهوم العلة كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿من قاتل
لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله﴾ مفهومه ان من قاتل للحمية
او للرياء او للدنيا فليس قتاله في سبيل الله (الرابع) مفهوم اللقب أى
الاسم الجامد سواء كان علما او اسم جنس نحو قام زيد وفى الغنم زكاة
وليس بحجة عند الجمهور لانه يوتى به لتادية أصل المعنى وليس قيما
زائدا على الاصل والقاتل به لم يات بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية
(الخامس) مفهوم الاستثناء فى الكلام التام الموجب كقوله تعالى ﴿قم
الليل الا قليلا نصفه﴾ مفهومه ان القليل لم يوصر بقيامه (السادس)
مفهوم العدد وله ثلاث صور (أحدها) ان يكون مفهومه مفهوم مخالفة
باعتبار الزيادة على المذكور والنقص عنه كقوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين
جلدة﴾ مفهومه ان الزيادة عليها والنقص لا يجوز (الثانية) ان يكون
مفهومه مفهوم مخالفة باعتبار الزيادة ومفهوم موافقة باعتبار النقص

كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿لَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ أُمْسِكَ أَرْبَعًا﴾ مفهومه انه لا يمسك أكثر من أربع وأما أقل منها فله امساكه (الثالثة) ان يكون مفهومه مفهوم مخالفة باعتبار النقص ومفهوم موافقة باعتبار الزيادة نحو من سرق ثلاثة دراهم قطع مفهومه ان من سرق منها لا يقطع وأما من سرق أكثر منها فيقطع بالاحرى (السابع) مفهوم الزمان كقوله تعالى ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ مفهومه انه لا أمان لهم بعد ذلك (الثامن) مفهوم المكان كقوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ مفهومه انه لا يستقبل جهة أخرى (التاسع) مفهوم الحصر وهو المسمى في علم المعاني بالقصر وهو تخصيص أمر مطلقا بأمر وله طرق كثيرة أنهاها السيوطي في الاتقان الى أربعة عشر طريقا المشهور منها في الاستعمال ستة (أحدها) النفي والاستثناء نحو ما قام الازيد فالمنطوق اتفاقا في القيام عن غير زيد والمفهوم عند الجمهور اثباته لزيد والمحققون على ان الاثبات منطوق (الثاني) انما كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ وَحَدَّثَ﴾ مفهومه ان غيره ليس باله (الثالث) تقديم ما أصله التأخير نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مفهومه لا نعبد غيرك (الرابع) توسط ضمير الفصل نحو ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ مفهومه انه لا ولى غيره (الخامس) تعريف الجزأين بلام الجنس نحو المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مفهومه ان من ليس كذلك ليس بمسلم أى كامل الاسلام (السادس) المطف نحو قام زيد لا عمرو ولا محل لهذا الاخير هنا لان الاثبات والنفي فيه كلاهما منطوق (العاشر) مفهوم الغاية وهى اخر الشئ

كقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ مفهومه انه لا صيام في الليل وكلها حجة عند الامام مالك وجماعة من العلماء الا اللقب كما علمت

س كم موانع مفهوم المخالفة

جم سبعة (أحدها) كون القيد خارجا مخرج الغالب لا يخرج التقييد كقوله تعالى ﴿وَرَبَائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ فان الغالب ان تكون الربائب في الحُجُور وليس المقصود أنها تحرم على الزوج اذا كانت في حجره وأما اذا لم تكن في حجره فلا تحرم خلافا للظاهري (الثاني) كونه خارجا مخرج التوكيد كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فالتقييد بالايمان خرج مخرج الغالب وليس المقصود ان غير المومنة كالكتابية يحل لها الاحداد على غير الزوج فوق ثلاث ولا يجيب عليها الاحداد على الزوج أربعة أشهر وعشرا بل الكتابية التي تحت المسلم والمسلمة في ذلك سواء (الثالث) كون القيد لاجل الامتنان لا للتقييد كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ فالتقييد بالطراوة لا يدل على منع أكل ما ليس بطري (الرابع) كون القيد لبيان لواقع كقوله تعالى ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فتقييد النهي عن موالاة الكفار بما اذا كانت من دون المؤمنين خرج لبيان الواقع حين النهي فلا يدل على جواز موالاة من اذا لم تكن من دون المؤمنين بل موالاة الكفار مطلقا سواء من دون المؤمنين أم لا (الخامس) كون القيد للمبالغة والتأكيد

كقوله ﴿ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ فالتقييد
بالسبعين خرج مخرج التأكيد والمبالغة في عدم الغفران المنافقين فلا
يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا زاد على السبعين ينفعهم بل
المراد ان استغفاره لهم لا ينفعهم ولو بلغ متتهى العدد (السادس) كون
التقييد ذكر لاجل سؤال سائل عنه كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿في الغنم
السائمة زكاة﴾ فالتقييد بالسؤم انما كان جوابا لسائل سأل النبي صلى الله
عليه وسلم عن الغنم السائمة فلا يدل على ان المملوكة لا تجب فيها الزكاة
بل هي والسائمة سواء في وجوب الزكاة على المذهب المالكي (السابع)
ان يظهر من السياق قصد التعميم كقوله تعالى ﴿والله على كل شيء
قدير﴾ للعلم بان الله سبحانه قادر على المعدوم والممكن وليس بشيء على
راق فان المقصود بقوله على كل شيء التعميم. ومن اراد المزيد
فعليه بالاصول

س ما يعتبره من المفاهيم المتقدمة لزوما
جم يعتبر منها لزوما (مفهوم الموافقة) نحو وان جنى العبد في
سيده فلا كلام له (ومفهوم الحصر) نحو انما يجب القسم للزوجات في
المبيت (ومفهوم الغاية) نحو والمبتوتة حتى يولم بالغ (ومفهوم الاستثناء)
في الايجاب نحو وما ذكى وجزؤه الا محرم الاكل (ومفهوم الشرط) نحو
وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد واما بقية المفاهيم فتارة
يعتبرها وتارة لا يعتبرها ويعلم ذلك من سياق كلامه حسبما وقع التنبيه عليه في
بعض شراحه وحواشيه

س لما ذالم يصرح بالاربعة المذكورة كالشروط حيث هو
يعتبرها

جم انما لم يصرح بها كالشرط لانها اقوى منه حتى قيل انها
من قبيل المنطوق فهو يعتبرها من باب أولى

س ما معنى اعتباره لها

جم الاعتبار في اللغة الاعتماد بالشيء والاتعاظ والاشتراط
والاختبار والقياس قال بعضهم

الاشتراط والقياس الاختبار والاتعاظ الاعتماد الاعتبار

فمعنى اعتباره لها اعتماده بها بحيث اذا ذكر واحدا منها
فلا يذكر مفهومه فيكون كالصرح به فيعمل ويفتي به وان ذكره يصير
ذكره كالتكرار فلا يصرح به الا لقيود يذكرها او لفروع يعطفها او
يشبهها او غير ذلك من النكات يعلم ذلك من تتبع كلامه

س ما معنى بمادة صحيح او استحسن

جم يعني بمادة صحيح او استحسن الشاملة للاصح او الاحسن
ان شيخا من مشايخ المذهب غير الاربعة السابقة كابن راشد وابن عبد
السلام وابن عطاء الله وابن الحاجب والمؤلف نفسه قد صحح قولاً من
القوانين او الاقوال التي في المسئلة او استظهره من عند نفسه . فاللفظان
شاملان لما صححه الشيخ من نفسه ولما صححه من كلام العلماء
على الصحيح

س لما ذالم يسم هؤلاء المشايخ كالاربعة

جم انما لم يسمهم كالاربعة لكثرتهم فيؤدى ذكرهم الى الطول
 س لما ذا لم يعد لفظ استحسّن كما فعل بصحح وأنى
 بلفظ استظهر

جم انما فعل ذلك إشارة الى ان الترجيح الصادر من الشيخ
 المرجح لا يجب ان يشار اليه بذلك اللفظ المخصوص فاللفظ الصادر
 من المرجح لا يخص بمادة والذي يشار به اليه انما هو احدى الصيغتين
 س هل أتى بما يفيد الترجيح من غير الصيغتين

جم نعم أتى بلفظ القياس كقوله والقياس رد الجميع ان رد
 بعضهم وهيئة الاستحسان كقوله والاستحسان أخذ المجين الجميع ومادة
 التصويب كقوله وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثانية وغير
 ذلك كمعنى . وبعضهم أدرج هذا فى الصيغتين على ان المراد بهما ما
 دل على الترجيح باى لفظ كان على طريق الكناية

س هل صرح بذكر اسماء بعض الايعة غير الاربعة المتقدمة
 جم نعم قد صرح بالامام على رضى الله عنه فى الفرائض والامام
 مالك فى سجود التلاوة وطلاق التخيير وباب الحجر وابن القاسم فى
 سجود التلاوة أيضا وكفاءة الزوج والعفو عن نصف الصداق وطلاق
 التخيير أيضا وباب الحجر والاستلحاق وأشهب وسحنون فى البيوع
 وابن كنانة فى الولية والشيخين ابن أبى زيد والقاسم فى المفقود
 والقاضيين عبد الوهاب وإسماعيل فى تنازع الزوجين رحمهم الله أجمعين
 س ما يقصد بالتردد

جم التردد في الاصل الذهاب من المكان والرجوع اليه
والشيخ قد استعمله بمعنى الاختلاف او التحير على أوجه (الوجه الاول)
استعمله في أحد أمرين (الاول) تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين
أي اختلاف طرقهم في العز والمذهب وصوره ثلاث (أحدها) ان
ينقل بعضهم عن الامام مالك او عن ابن القاسم او عن غيرهما حكما في
مكان كالبيع ثم ينقل بعضهم عنه حكما آخر خلافا في مكان آخر
كالاجارة (ثانيها) ان ينقل بعضهم عنه حكما وينقل عنه آخر خلافا كان
ينقل ابن أبي زيد عن ابن القاسم وجوب ازالة النجاسة وينقل عنه
القابسي السنية وعدم الوجوب (ثالثها) ان ينقل بعضهم عن المتقدمين
أنهم على قول واحد في حكم معين وينقل بعضهم أنهم على قولين فيه
وينقل بعضهم أنهم على أقوال وسبب اختلاف المتأخرين في النقل عن
الامام في المسئلة الواحدة أمران اختلاف قول الامام بان يكون له في
المسئلة قولان او اختلافهم في فهم كلام الامام فينسب له كل واحد منهم
ما فهم عنه (الثاني) ترد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين
عليه وهذا النوع الثاني قليل في كلامه كقوله وفي اعتبار الملازمة في
وقت الصلاة او مطلقا تردد وفي خف غصب تردد وفي رابع تردد وفي
اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز من اسلم بخيار تردد (الوجه الثاني)
استعمله في شخص واحد فيكون معناه التحير كقوله وفي بيع آلة
الصانع تردد فانه للمازري وحده وكقوله . وفي غارم يستغني تردد
فانه لاخمي وحده (الوجه الثالث) استعمله في كثرة الخلاف وشدة

تشعبه وانتشاره كقوله في آخر القضية . وفي تمكين الدعوى لغالب
بلا وكالة تردد . وكقوله في الشهادات وان شهد ثانيا ففي الاكتفاء
بالزكية الاولى تردد . لكن الوجه الاول هو الغالب

س هل يأتي بغير لفظ التردد في موضع التردد
جم نعم يأتي بالنظر كقوله . وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف
نظر وكقوله . فان شق في الاجتهاد نظر (وقد يأتي) بالنظر للاعتراض
كما في فصل الاستسقاء . فراد الشيخ انه متى أشار بتردد يكون لكذا
وليس مراده انه متى كان كذا أشار بتردد . (وقد يستعمل) النظر بني
فيكون بمعنى الفكر وبالي فيكون بمعنى الرؤية وباللام فيكون بمعنى الرحمة
وبالي فيكون بمعنى القضب وبين فيكون بمعنى الحكم كقولهم نظرت
بين القوم أي حكمت بينهم

س ما يقصد بلو الشرطية
جم يقصد بلو الشرطية المفيدة للغاية المقرونة بواو الكناية
والاغظة المكتفي عن جوابها بما قبلها رد خلاف قوى في مذهب الامام
مالك . وقد يقصد بها دفع الابهام والمبالغة كقوله . والصانع أحق ولو
بموت بما بيده . وقد يشير بها لرد قول خارج عن المذهب وهذا فيه
من أنذر النذر . فان صرح بجوابها فلا تفيد ذلك وهذا هو الغالب
س ما يقصد بان الشرطية

جم يقصد بان الشرطية المقرونة بالواو المكتفي عن جوابها
بما قبلها أيضا رد خلاف خارج المذهب في الغالب وقد يشير بالمبالغة

وقد يشير بها للخلاف في المذهب

س ما هي الغاية

جم الغاية في اللغة منتهى الشيء والمراد بها هنا ان يوتى بعد لو وان بطرف الشيء وغايته التي يتوهم عدم دخولها في حكم ما قبلها للدلالة على دخولها فيه

س هل يشير بغير لو وان الى خلاف خارج المذهب

جم يشير اليه بلا النافية كقوله وينتقض الوضوء بمس ذكره المتصل ببطن او جنب لكف لا بمس دبر او أنثيين او فرج صغيرة او قى او أكل لحم جزور ودبح وحجامة وفقهه بصلاة

س كم أنواع الخلاف عند الفقهاء

جم أنواعه خمسة لفظي ومعنوي وفي حال وفي شهادة وحقيق

س ما هو الخلاف اللفظي

جم هو الراجع الى اللفظ والتسمية مع الاتفاق في المعنى كالخلاف في الوتر هل هو مستحب او سنة مع الاتفاق على انه ليس بواجب وانه مؤك فوق غيره من المندوبات

س ما هو الخلاف المعنوي

جم هو ما كان راجعا الى المعنى والحكم كالخلاف في جعل المواقف كالتخالف في حكمه وعدم جعله مثله فيه وهذا هو الكثير وقوعا عند الفقهاء

س ما هو الخلاف في حال

جم هو الذى يراعى فيه أحد القائلين أمراً يعتقد انه الواقع
 فى نفس الامر ويراعى القائل الآخر فيه ضده معتقداً انه الواقع — فى
 نفس الامر فينبى على ذلك اختلافهما فى الحكم كالخلاف فى طهـورية
 الماء الذى سقط فيه عود صلب من الطيب فاخرج مكانه وتغير ريح
 الماء به فرجعه الى حال العود هل يمكن عادة انفصال أجزاء منه تخالط
 الماء فيكون مضافاً او لا يمكن ذلك وانما التغير حصل بالمجاورة فقط
 فيكون غير مضاف وكالخلاف فى دهن لاحق وكالخلاف فى صحة
 التطهير بماء جعل فى الفم او عدم صحته

س ما الخلاف فى شهادة

جم هو الذى لا يتوارد فيه القولان على محل واحد كالخلاف
 عند قوله فى مفوات البيع الفاسد (وبطول زمان حيوان وفيها شهر
 وشهران واختار انه خلاف وقال بل فى شهادة) فالحل الذى قال فيه
 الشهر فوت هو باعتبار حيوان يتغير فى تلك المدة كالجداع والخرفان
 والحل الذى قال فيه الشهران والثلاثة ليست بفوت هو باعتبار حيوان
 لا يتغير فى تلك المدة كالبقرة

س ما هو الخلاف الحقيقى

جم هو مقابل الخلاف اللفظى والخلاف فى حال والخلاف
 فى شهادة فاذا لم يرجع الخلاف الى التسمية ولا الى الخلاف فى المحكوم
 عليه وتوارد على محل واحد فهو الحقيقى

س فى كم ينحصر الفقه

جم ينحصر في العبادات والمناكحات والمعاملات والجنايات
لان الغرض منه انتظام أحوال العباد في المعاش والمعاد وذلك بكمال
قواهم المنطقية والشهوية والقضبية فما به كمال المنطقية هو العبادات وما
به كمال الشهوية ان كان شهوة فرج فالمناكحات وان كان شهوة بطن
ونحوه فالمعاملات وما به كمال الغضب فـالجنايات ونحوها ورتبها على
هذا الترتيب

س كم أبواب المختصر

جم احدى وستون بابا جمعها بعضهم على ترتيبها فقال
الحمد لله على ما قد نصر
وبعد خذ أبواب هذا المختصر
على الولا منظومة لمنتهاه
طهارة ثم صلاة وزكاه
قل وصيام واعتكاف بالصراح
وحج أيضا ودبائح مباح
أضحية حلف جهاد وسباق
خصائص ثم نكاح وطلاق
إيلاء أيضا وظهار ولعان
وعدة ثم رضاع بامتحان
نفقة حضانة بيع سلم
رهن وتفليس وحجر ملتزم
وصالح أيضا وحوالة ضمان
وشركة ثم وكالة عيان
إقرار أيضا ووديعة وعار
عارية غصب وشفعة عقار
وقسمة ثم قراض معتبر
ومع مساقيات إجارة تقرر
جمالة احياء موات وقف
وهبة لقطعة ووصف
أقضية شهادة جنائيات
بنى وردة زنا خيانات
قذف سرقة حراة شراب
عتق وتدبير كتابة نصاب

أيضاً وأمّهات الاولاد تمام ثم وصايا وفرائض ختام
 ثم الصلاة والسلام بالدوام على محمد وآله الكرام
 وقد قسموه الى أربعة أقسام فالربع الاول من باب الطهارة الى باب
 الزكاة والربع الثاني من باب الزكاة الى باب البيوع والربع الثالث من
 باب البيوع الى باب الاجارة والربع الرابع من باب الاجارة الى الختم

الخاتمة في الحكم الشرعى وأقسامه

س ما هو الحكم الشرعى المتعارف عند الاصوليين
 ج هو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه
 مكلف

س ما هو الخطاب
 ج الخطاب فى الاصل توجيه الكلام نحو الغير للفهم واما
 فى الاصطلاح (فن ذهب) من الاشاعرة الى ان الكلام فى الازل يسمى
 خطاباً وان الحكم قديم وانه لا يشترط فى تسميته فى الازل خطاباً وجود
 المخاطبين بالفعل قال المراد بالخطاب المخاطب به وهو الكلام النفسى
 الازلى المقصود به افهام من علم الله وجوده ممن هو أهل للفهم بتنزيل
 الممدوم الذى سيوجد منزلة الموجود . وذلك والله المثل الاعلى كالمملك
 العظيم المستولى على الاقاليم يجد فى نفسه أمراً لمن بعد من نوابه
 ويكتب بذلك اليه ولا يصل الا بعد مدة طويلة ويكون مواخذاً
 بمقتضاه بشرط البلوغ وكطاب صلاح ولد سيوجد . وتنوعه فى الازل

وتعدده انما هو بحسب المتعلقات كالأبصار فان وصفه واحد ولا يتعدد
 في الوجود بكثرة المبصرات وانما يتعدد تعلقه فالخبر ان تعلق بما وجب
 فعله سمى أمرا وان تعلق بما حرم فعله سمى نهيا فهي أسماء من جهة
 متعلقاته كاسماء الرب من جهة أفعاله فكما أنها لا توجب تعددا في ذاته
 كذلك هذه لا توجب تعددا في كلامه . ودلالة الكلام اللفظي على
 الكلام النفسي دلالة الاثر على المؤثر ولا يلزم من تعدد الاثر تعدد المؤثر
 (ومن ذهب) منهم الى انه لا يسمى في الازل خطابا وان الحكم حادث
 وانه يشترط في تسميته خطابا وجود المخاطبين بالفعل قال المراد
 بالخطاب المخاطب به وهو الكلام الموجه للفهم او الكلام المقصود افهام
 من هو متبهي لفهمه

س ما يخرج باضافة الخطاب الى الله تعالى

جم يخرج باضافته الى الله تعالى خطاب غيره كالملوك والاباء
 والمشايخ وغيرهم فلا يسمى خطابهم حكما شرعيا . ويدخل الحكم الثابت
 بالسنة والاجماع والقياس لانها كاشفة عن خطابه تعالى ومعرفة له
 وهو معنى كونها دليل الحكم

س ما هو التعلق

جم هو استلزام الصفة أمرا زائدا على القيام بمحملها وهو
 حقيقة في التنجيزي مجازي المصلاحي وفي كون الشيء في القبضه وهو
 اما تعلق تأثيرا وتعلق انكشاف او تعلق دلالة . وتعلقات الكلام ثلاثة
 (الاول) تعلق تنجيزي قديم وهو تعلقه بالخبر والاستخبار والوعد

والوعيد (الثاني) تعلق صلوحى قديم وهو تعلقه بالامر والنهي ان
اشترط فيهما وجود المأمور والنهي فان لم يشترط فيهما ذلك فيتعلق
فيهما تعلقاً تنجيزياً قديماً . وليس المراد به ان الفعل مطلوب من المعلوم
في حال عدمه فان بطلان هذا معلوم بالضرورة (الثالث) تعلق تنجيزي
حادث وهو تعلقه بهما بعد وجودهما وهو ظاهر

س ما المراد بالفعل

جم المراد به ما قابل الانفعال فيشمل التكيف

س ما هو التكليف

جم هو الزام ما فيه كلفة وقيل هو طلب ما فيه كلفة فملي
الاول وهو الراجح يكون قاصراً على الوجوب والحرمة دون النذب
والكراهة والاباحة اذ لا الزام فيها فتكون تابعة للتكليف وعلى الثاني
يشمل ما عد الاباحة اذ لا طلب فيها فالاباحة ليست تكليفاً عليهما فهي
تابعة للتكليف ويكون الصبي مكافئاً عند المالكية كما تقدم عن ابن
رشد والقرافي

س ما هي شروط التكليف

جم هي البلوغ على التعريف الاول والعقل وبلوغ الدعوة
وسلامة الحواس والقدرة على المكلف به . نخرج بالبلوغ الصبي والعقل
المجنون والمعتوه والمغمى عليه والناسى والنائم والسكران غير المتعمد والغافل
وصحح تكليفه بناءً على جواز التكليف بالمحال وبلوغ الدعوة من لم تبلغه الدعوة
كاهل الفترة وما ورد من تعذيب بعضهم فهو خبر واحد وخبر الاجماع

لا يعارض القطعي وهو قوله تعالى . ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وبسليم الحواس فاقدتها وبالقدرة على المكاف به المريض والملاجا وهو من لا مندوحة له عما أُلجئ اليه كالملقي من شاهق جبل على شخص يقتله والمكره الذي لا اختيار له وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه الا بالصبر على ما أكره به

س ما هو المكاف

جم هو الملمزم ما فيه كلفة او المطلوب منه ما فيه كلفة

س ما يخرج بفعل المكاف

جم يخرج به كلامه تعالى المتعلق بذاته كمدلول ﴿الله لا اله الا هو﴾ والمتعلق بفعله كمدلول ﴿خالق كل شيء﴾ والمتعلق بالجمادات كمدلول ﴿ويوم نسير الجبال﴾ والمتعلق بذوات المكافين كمدلول ﴿واقعد خلقناكم ثم صورناكم﴾ ويدخل الخطاب المتعلق بفعل غير المكاف فهو خطاب المكاف ضمنا فلا بد من تعلقه بفعله هو قصدا وان تعاق بفعل غيره تبعا

س ما المراد بالحيثية

جم الحيثية (ترد الاطلاق) نحو الانسان من حيث هو انسان قابل للتعليم (ونرد للتقييد) نحو الانسان من حيث يصح ويزول عن الصحة موضوع علم الطب (وترد للتعليل) نحو النار من حيث هي حارة تسخن . اذا علمت هذا فالمراد بها هنا الاخير ان فقط فيدخل بها الخطاب المتعلق بفعل المكاف بالتبعية لذلك لان الاحكام الوضعية تابعة

الاحكام التكليفية في التحقق ويخرج بها الخطاب المتعلق بفعل المكلف
من حيث انه مخلوق لله تعالى كمدلول وما تعملون من قوله تعالى ﴿والله
خالقكم وما تعملون﴾

س الى كم ينقسم الحكم الشرعي
جم الى قسمين خطاب تكليف وخطاب وضع
س ما هو خطاب التكليف
جم هو كلام الله تعالى الدال على كون الشيء مطلوباً او
مخيراً فيه

س كم أقسام خطاب التكليف
جم خمسة الايجاب والندب والتحريم والكراهة والاباحة لان
الخطاب اما ان يكون جازماً اولاً والاول اما ان يكون طلب الفعل وهو
الايجاب او طلب الترك وهو التحريم والثاني اما ان يكون الطرفان فيه
على السواء وهو الاباحة او يترجح جانب الوجود وهو الندب او
يترجح جانب الترك وهو الكراهة . وزاد بعضهم خلاف الاولى اخذاً
من متأخري الفقهاء حيث قابلوا الكراهة به في مسائل عديدة . والفرق
بينهما ان الخطاب الطالب للترك طلباً غير جازم ان كان بنهي مخصوص
فهو الكراهة كتارك تحية المسجد فانه مرتكب لمكروه لو ردد النهي
لخاص عنه وان كان بنهي مستفاد من الامر لان الامر بالشيء نهى
عن ضده بخلاف الاولى كتارك صلاة الضحى

س ما هو الايجاب

- جم هو كلام الله الدال على كون الفعل مطلوباً طلباً جازماً
 س ما هو المندب
- جم هو كلام الله الدال على كون الفعل مطلوباً طلباً غير جازم
 س ما هو التحريم
- جم هو كلام الله الدال على كون الكف عن الفعل مطلوباً
 طلباً جازماً
- س ما هي الكراهة
- جم هي كلام الله الدال على كون الكف عن الفعل مطلوباً
 طلباً غير جازم
- س ما هي الإباحة
- جم هي كلام الله الدال على كون الشيء مخيراً في فعله وتركه
 س كم أقسام متعلق خطاب التكليف
- جم خمسة الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح
 س ما الفرق بين الإيجاب والواجب
- جم الفرق بينهما هو أن الإيجاب صفة الحاكم والواجب صفة
 المحكوم فيه وهو فعل المكلف فهما متغايران بالذات ويفسر الحكم بكل
 منهما في الاصطلاح على التحقيق
- س ما هو الواجب
- جم هو ما طلبه الشارع طلباً جازماً . وخاصيته الثواب على
 فعله والعقاب على تركه . ويرادفه المحتم واللازم والمكتوب والفرض عند

الجمهور الا في باب الحج فيختلف معنى الفرض والواجب فالفرض ما
يفسد الحج بتركه والواجب ما ينجبر بالدوم . وقد يطلق الفرض عند
الفقهاء على ما تتوقف صحة العبادة عليه . وذهب أبو حنيفة الى ان
الفرض ما ثبت بدليل قطعي كالصلوات الخمس والواجب ما ثبت بدليل
ظني كالوتر والخلاف لفظي راجع الى مجرد التسمية

س الى كم ينقسم الواجب

جم ينقسم باعتبار المكافين الى عين وكفاية وباعتبار نفسه الى معين
ومخير وباعتبار الوقت الى مطلق ومؤقت وباعتبار المقدار الى محدد
وغير محدد

س ما هو الواجب العيني

جم هو ما يتعين الاتيان به على كل فرد كالصلوات الخمس

س ما هو الواجب الكفائي

جم هو ما يتعين الاتيان به على جميع المكافين ويسقط بفعل

البعض عن الجميع كالصناعات المحتاج اليها

س ما الفرق بينهما

جم الفرق بينهما بوجه اخر هو ان العيني ما تتكرر مصلحته

بتكرره كالصلوات الخمس فان مصلحتها الخضوع والمناجات فلذلك

شرع على الاعيان والكفائي ما لا تتكرر مصلحته بتكرره كاتقاد الغريق

فانه اذا انشل من البحر فالنازل فيه بعد ذلك لا يحصل مصلحته

س هل حصر الكفائي بالمد كما حصر بالحد

س نعم حصره بعضهم في عشرين فرضا (الاول) القضاء بين
الناس لدفع الخصام (الثاني والثالث) الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
(الرابع) رد السلام (الخامس) الجهاد وهو جهادان جهاد السيف وجهاد
القلم (السادس) الفتوى (السابع) حفظ القرآن سوى الفاتحة فانها فرض
عين (الثامن) زيارة بيت الله الحرام كل سنة الا لعذر لا يستطاع معه
الوصول اليه (التاسع) الامامة الكبرى وهي نصب الخليفة (العاشر) دفع
الضرر عن الانفاس والاموال التي لا تستحقه شرعا كفداء الاسارى
واطعام الجائع (الحادى عشر) الاحتراف المهم كالحرثة والتجارة (الثاني
عشر) سد الثغور وهي مواضع المخافة (الثالث عشر) حضانة اللقيط
(الرابع عشر) كتب الوثائق (الخامس عشر) تحمل الشهادة ايلا نضيع
الحقوق (السادس عشر) تجهيز الميت كدفنه وفي وجوب غسله والصلاة
عليه وسنتيهما خلاف مشهور (السابع عشر) عيادة المرضى (الثامن عشر)
الضيافة للوارد (التاسع عشر) حضور من كان في النزع وهو من
احتضره الموت الموفى عشرين) حفظ سائر علوم الشرع والى هذا
أشار في عمراق السعود فقال

فروضه القضاء كنهى أمر	رد السلام وجهاد الكفر
فتوى وحفظ ما سوى المثاني	زيارة الحرام ذى الاركان
امامة منه ودفع الضرر	والاحتراف مع سد الثغر
حضانة نوثق شهاده	تجهيز ميت وكذا العياده
ضيافة حضرر من فى النزع	وحفظ سائر علوم الشرع

س ما المراد بعلوم الشرع

جم كل ما حثت عليه الشريعة المطهرة وأومأ اليه القراءون
الكريم من علوم الازهان وعلوم اللسان وعلوم البنان وعلوم الابدان
وعلوم الاديان . وتفصيل هذا الاجمال بسرد اسمائها وبيان استخراجها
من الكتاب العزيز وسعته كتب العصر الحاضر فلا داعي الى الاسهاب

س ما هو الواجب المعين

جم هو ما طلبه الشارع عينا

س ما هو الواجب المخير

جم هو ما طلبه الشارع مبهمافي واحد من أمور معينة كقوله
تعالى في كفارة اليمين ففكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما
تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة

س ما هو الواجب المطلق

جم هو ما لم يقيده الشارع بوقت محدد كالكفارات

س ما هو الواجب المؤقت

جم هو ما يقيده الشارع بوقت محدود كالصلاة وصوم رمضان

س كم أقسام الوقت المعين لفعل الواجب

جم ثلاثة موسع ومضيق وذو شبهين (فالوسع) ما يزيد عن
مقدار الواجب ووسع على المكلف ان يأتي بالواجب في أى ساعة شاء
منه كأوقات الصلوات الخمس . (والمضيق) ما يساوى الواجب كرمضان
(وذو الشبهين) هو وقت الحج فانه يشبه الموسع من جهة ان أشهر الحج

لا تستغفرها اعماله ويشبه المضيق من جهة ان العام لا يسمع الا
حجا واحدا

س ما هو الاداء

جم هو فعل بعض الواجب في الوقت المقدر له شرعا مع فعل
البعض الآخر في الوقت او بعده على المشهور عند المالكية

س ما هو القضاء

جم هو فعل الواجب كله خارج الوقت المقدر له شرعا تداركا
لشيء علم تقدم ما أوجب فعله في خصوص وقته

س ما هي الاعداد

جم هي فعل المطلوب ثانيا له دم كمال الفعل الاول

س ما هو الواجب المحدد

جم هو ما عين له الشارع مقدارا كالصلاة والزكاة وغيرها

س ما هو الواجب غير المحدد

جم هو ما لم يعين الشارع مقداره كالانفاق في سبيل الله

وانقاد الغرقى

س ما هو المندوب

جم هو ما طلبه الشارع طلبا غير جازم . وخاصيته الثواب على

فعله . وعدم العقاب على تركه . ويراد به عند الاصـولييين المستحب

والفضيلة والسنة والتطوع والرغبة والنفل . وعند المالكية ان المندوب

بالمعنى المذكور أهم ويرادفه المستحب والفضيلة واما السنة والمندوب

بالمعنى الاخص والتطوع والرغبة فاخص فالسنة ما واطب عليه صلى الله عليه وسلم وأمر به دون إيجاب وأظهره في جماعة والمندوب ما فعله مرة او مرتين والتطوع ما ينشئه الانسان باختياريه من الايراد والرغبة ما رغب فيه الشارع واما النفل فهو ما زاد على الفرض والسنة . وهذا الخلاف بين المالكية وغيرهم ممنوى لان الفقهاء المالكية فرقوا بين تارك السنة في الصلاة وتارك الفضيلة فقالوا لا يسجد للفضيلة وان سجد لها القبول بطات صلاته وفرقوا بين السنة المؤكدة وغيرها وبين الترك نسيانا وعمدا

س ما هو المحرم

جم هو ما طلب الشارع تركه طلبا جازما . وخاصيته الثواب على تركه والعقاب على فعله . ويرادفه الحرام والمحظور والمعصية والذنب والمزجور عنه والمتوعده عليه والقبيح . وقد ينتقل للوجوب والذنب والاباحة وخلاف الاولى كما ياتي في الرخصة

س ما هو المكروه

جم هو ما طلب الشارع تركه طلبا غير جازم . وخاصيته الثواب على تركه وعدم العقاب على فعله . وقد يطلق على المحرم وعلى خلاف الاولى وعلى ما نهى عنه نهى تنزيه وهو ما أشعر فاعله ان تركه خير من فعله

س ما هو المباح

جم هو ما خير الشارع فيه بين الفعل والترك . وخاصيته عدم

الثواب والعقاب عليهما . ويرادفه الحلال والجائز والمطلق . وقد ينتقل الى الوجوب والندب والتحریم والكراهة بسبب العوارض والنيات

س ما هو خطاب الوضع

جم هو كلام الله تعالى الدال على كون الشيء سببا او شرطا

او مانعا

س كم أقسام متعلقه

جم ثلاثة سبب وشرط ومانع وزاد بعضهم الصحة والفساد

والحق أنهما صفتان للفعل الحادث وحدوث الموصوف يوجب حدوث

الصفة فلا يكونان حكيمين شرعيين وان توقفا على الشرع وزاد بعضهم

الرخصة والعزيمة والاقرب الى اللغة انهما قسمان للحكم . وزاد بعضهم

التقادير الشرعية وهي اعطاء الموجود حكم المعلوم وعكسه كتقدير

الايمان في الذم والايان في السلم في ذمة المسلم اليه والجمهور على انها

ليست بمتنه

س ما هو السبب

جم السبب في اللغة ما يتوصل به الى المطلوب وفي الاصطلاح

ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته

س كيف تحليل هذا التعريف

جم قوله ما كالجنس في التعريف معناها موضوع شرعي

خرج بها الامر ان المتساويان كالانسان والناطق واللازم المساوي للزوء

وجزاء العلة وجزاء المركب واللازم الاعم من ملزومه كالزوم الضوء

للشمس فانه لا يشملها ودخل الشرط والمانع والدليل . وقوله يلزم من وجوده الوجود قيد اول أخرج به الشرط والمانع لان الشرط يلزم من عدمه العدم والمانع يلزم من وجوده العدم . وقوله ومن عدمه العدم قيد ثان أخرج به الدليل على الحكم من الكتاب والسنة والاجماع والقياس لانه يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من عدمه العدم . وقوله لذاته قيد ثالث راجع للقيد الاول لادخال السبب الذى قارنه مانع او انتفاء شرط كدخول الوقت الذى قارنه وجو الخبز او عدم العقل فانه يلزم من وجود دخول الوقت وجود وجوب الصلاة بالنظر لذاته واما لو قطع النظر عن ذاته فلا يلزم من وجوده وجود الوجوب لمعارض له من وجود المانع او انتفاء الشرط فيكون التعريف غير جامع . وراجع للقيد الثانى لادخال سبب الشئ الذى له سبب آخر يخلفه عند عدمه كالضوء فان له سببين الشمس والسراج فالشمس يلزم من عدمها عدم الضوء المسبب بالنظر لذاتها واما لو قطع النظر عن ذاتها لوجد الضوء المسبب بالسبب الآخر الذى هو السراج فلا يلزم من عدمها عدم الضوء فيكون التعريف غير جامع . وهذا كله اذا لوحظ فرد من أفراد السبب اما اذا أريد به جنس السبب المتحقق فى كل فرد من أفرادها فلا يحتاج الى رجوع القيد للفصل الثانى لانه يلزم من عدمه العدم دائما من غير التفات لشئ .

س ما الفرق بين السبب والملة

ج الفرق بينهما هو ان السبب هو الموصل الى الشئ مع

جواز المفارقة بينهما ولا أثر له فيه ولا في تحصيله كالحبل الماء والملة
ما يتأثر عنه الشيء بدون واسطة كالخمر الاسكار . وذهب جمهور
الاصوليين الى أنها مترادفتان فالمعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في
القياس بالملة ويرادفها الداعي والمستدعي والباعث والحامل والمناط
والدليل والمقتضى والموجب والمؤثر والامارة

س ما هو الشرط

جم الشرط في اللغة العلامة ومنه اشراط الساعة أى علامتها
وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم لذاته . وقد يطاق على انتفاء المانع عند الفقهاء . وعلى ما لا بد
منه فيدخل السبب

س كيف تحليل هذا التعريف

جم قوله ما كالجنس معناها موضوع شرعى شامل للسبب
والمانع والدليل وقوله يلزم من عدمه العدم قيد أول أخرج به المانع
والدليل فان كلا منهما لا يلزم من عدمه العدم . وقوله ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم قيد ثان أخرج به السبب لانه يلزم من وجوده
الوجود . وقوله لذاته قيد ثالث راجع للقيد الثانى فانه لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط بالنظر الى ذاته واما بالنظر لوجود الاسباب
وانتفاء الموانع فقد يلزم عند وجوده وجود المشروط كالطهارة فانه لا
يلزم من وجودها وجود الصلاة وقد يلزم عند وجودها وجود الصلاة
لدخول الوقت وعدم الحيض . ولا يلزم من وجود الشرط عدم

المشروط بالنظر الى ذاته واما بالنظر لانتفاء الاسباب ووجود الموانع فقد يلزم عند وجوده العدم كالطهارة مع عدم دخول الوقت

س كم أقسام الشرط عند الفقهاء

جم ثلاثة شرط وجوب وشرط صحة وشرط أداء (فشرط الوجوب) ما به يكون الانسان مكافا ولا يطلب بتحصيله سواء كان في طوقه أم لا كدخول الوقت والنقاء من دم الحيض والنفاس وبلوغ الدعوة (وشرط الصحة) هو ما اعتبر لا اعتداد بفعل الشيء طاعة كان او غيرها كالطهارة وستر العورة للصلاة واستقبال القبلة والخطبة للجمعة. (وشرط الاداء) هو ما به يكون التمكن من الفعل مع حصول ما به يكون الانسان من أهل التكليف فالنائم والغافل غير مكافين بأداء الصلاة مع وجوبها عليهما فالتمكن شرط في الاداء فقط. وكل ما هو شرط في الوجوب فهو شرط في الاداء. قال في صراق السعود

شرط الوجوب ما به مكلف وعدم الطلب فيه يعرف

مثل دخول الوقت والنقاء وكبلوغ بعث الانبياء

ومع تمكن من الفعل الاداء وعدم الغفلة والنوم بدا

وشرط صحة به اعتداد بالفعل منه الطهر يستفاد

والشرط في الوجوب شرط في الاداء

وعزوه للاتفاق وجددا

س ما الفرق بين السبب والشرط

جم الفرق بينهما ان السبب مناسب للحكم في ذاته والشرط

مناسبتة في غيره فذلك النصاب مشتمل على الغنى ونعمة الملك في نفسه
والحول ليس كذلك بل مكمل لنعمة الملك بالتمكين من التنمية في
جميع الحول

س ما الفرق بين الشرط والركن

جم الفرق بينهما هو ان الركن هو جزء الحقيقة الداخل فيها
كالركوع من الصلاة والشرط هو ما خرج عن الحقيقة كالطهارة للصلاة
وقد يطاق كل منهما على الآخر مجاز العلاقة المشابهة في توقف وجود
المساهية على كل منهما والفرض يرادف الركن والشرط

س ما هو المانع

جم المانع في اللغة ما يكف عن الشيء وفي الاصطلاح ما
يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته
س كيف تحليل هذا التعريف

جم قوله ما كالجنس بمعنى موضوع شرعي شامل للسبب
والشرط والدليل وقوله يلزم من عدمه العدم قيد أول لخراج الثلاثة
لان كل واحد منها لا يلزم من وجوده العدم . وقوله ولا يلزم من
عدمه وجود ولا عدم قيد ثان لتصحيح جمعه . وقوله لذاته قيد ثالث
راجع للثاني فانه لا يلزم من عدم المانع وجود الحكم بالنظر الى ذاته
واما بالنظر لوجود الاسباب والشروط فقد يلزم من عدمه الوجود
كما اذا قارن عدم الحيض دخول الوقت . ولا يلزم من عدمه العدم
بالنظر الى ذاته واما بالنظر لانتفاء الاسباب او الشروط فقد يلزم من

عدمه عدم كما اذا قارن عدم الحيض عدم دخول الوقت

س كم أقسام المانع

جم ثلاثة (الاول) مانع يمنع دوام الحكم وابتدائه كالرضاع فانه يمنع ابتداء النكاح واستمراره اذا طراً عليه (الثاني) مانع يمنع ابتداء الحكم فقط كالاستبراء فانه يمنع ابتداء الحكم فقط ولا يمنع استمراره اذا طراً عليه (الثالث) مانع يمنع دوامه فقط كالحرام بالنسبة الى وضع اليد على الصيد فانه يمنع وضع اليد عليه ابتداء فاذا طراً على الصيد فانه يجب نزع اليد عنه على الخلاف بناء على ان الدوام كالا ابتداء أم لا

س ماهي الرخصة

جم الرخصة في اللغة السهولة واللين والمسامحة وفي الاصطلاح تطابق على أربعة معان (الاول) ما استثنى من أصل كلي يقتضي المنع مطلقاً من غير اعتبار لكونه لعذر شاق فيدخل فيه الغرض والقراض والمساقاة وضرب الدية على العاقلة (الثاني) ما وضع عن الامة من التكاليف الغليظة والاعمال الشاقة (الثالث) ما كان من المشروعات توسعة على العباد مطلقاً مما هو راجع الى نيل حظوظهم وقضاء اوطارهم (الرابع) وهو المقصود هنا الحكم المتغير من حيث تعلقه بالمكاف من صعوبة الى سهولة لعذر مع وجود سبب الحكم الاصلى كإباحة أكل الميتة المضطر بعد ان كان حراماً فالعذر الاضطرار والسبب للحكم الاصلى الذي هو التحريم الخبيث وهو موجود في حال الاضطرار . فان لم يتغير الحكم أصلاً كوجوب الصلوات او تغير الى صعوبة حرمة

الاصطياد بالاحرام بعد ان كان مباحا او تغير لسهولة لا لعذر كإباحة ترك الوضوء بكل صلاة بعد ان كان واجبا او لعذر لا مع وجود السبب للحكم الاصلى كإباحة ترك ثبات الواحد للعشرة من الكفار بعد ان كان واجبا اذ العذر مشقة ذلك الثبات والسبب فى الحكم الاصلى قلة المسلمين ولم يوجد وقت إباحة الترك لكثرتهم اذ ذلك بعزيمة

س ما هى العزيمة اذا

جم العزيمة فى اللغة هى الارادة المؤكدة وفى الاصطلاح هى الحكم الذى لم يتغير أصلا او تغير الى صعوبة او الى سهولة لا لعذر او لعذر لا مع وجود السبب للحكم الاصلى كما تقدمت أمثلته

هذا ما وقفت الى تحقيقه من المبادئ والقواعد التى ينبغى ان يسار عليها فى منهج التعليم الابتدائى فان أصبت شاكلة الصواب فمن فضل الله والا فالطريق وعمر والمركب غير ذلول

وما أبرئى نفسى إننى بشر أسهو وأخطئ ما لم يحمنى قدر

لذلك أمتن للسادات الفقهاء على ما يتحفونى به من ملاحظاتهم والله نصير العاملين وولى المخلصين . وكان الفراغ منه ليلة السابع والعشرين من رمضان المعظم عام الف وثلاثمائة وخمسة وخمسين من هجرة خاتم النبئين والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين



فهرس موضوعات الكتاب

- ٣ المقدمة - تعريف علم الفقه - إطلاقات العلم - إطلاقات الحكم
- ٧ تعريف علم الخلاف - تعريف الدليل وأنواعه
- ٨ موضوع علم الفقه - حقيقة الفعل
- ١٠ فائدة علم الفقه - واضع علم الفقه - تنهى النصوص الشرعية فى الحوادث
- ١١ الذى يتولى السلطة التشريعية فيما لا نص فيه - عدم الانتساب الى مذهب معين فى القرن الاول وأوائل الثانى
- ١٢ الباعث على تدوين السنة والفقه - المذاهب المقلدة أربابها
- ١٣ حكم مجتهدات الائمة
- ١٤ سبب وقوف التشريع على المذاهب الاربعة - علة فقد الاجتهاد
- توكيل التشريع لجماعة
- ١٥ الباب الاول فى الادلة الاجمالية التى بنى عليها الامام مذهبه
- تعريف النص - تعريف الظاهر
- ١٦ ما يتعين فيه التأويل - ما يرجح فيه التأويل - دليل الخطاب - مجرى الخطاب
- ١٧ مفهوم الخطاب - تنبيه الخطاب - الاجماع
- ١٨ أنواع الاجماع - حكم التعارض بينه وبين الكتاب - حكم من جحد المجمع عليه - تعريف القياس - أركانه
- ٢٠ حكم التعارض بينه وبين خبر الواحد - عمل أهل المدينة - قول الصحابي
- ٢١ الاستحسان - تعريف الدريعة

- ٢٢ تعريف الاستصحاب - أقسامه عند الفقهاء
- ٢٤ متى يعتمد المجتهد على الاستصحاب - تعريف الخبر
- ٢٥ تعريف الخبر المتواتر - شروط إفادته العلم
- ٢٦ تقسيم المتواتر الى لفظي ومعنوي - الاحاديث التي حازت درجة
- التواتر - حكم من أنكر حديثا متواترا
- ٢٧ تعريف خبر الاحاد - طريق إثباته
- ٢٨ شروط العمل به - تعريف المصلحة وأقسامها
- ٣٢ مراعاة الخلاف - ما يشترط فيه
- ٣٣ الاصل فيه عند الامام مالك
- ٣٥ من نشر المذهب المالكي بمصر والاندلس وأفريقيا
- ٣٦ التعريف بالموطا
- ٣٧ سبب تاليف الامام له
- ٣٨ الذي تداوله بالشرح والاختصار
- ٣٩ الباب الثاني في الفتوى والمفتي وما به الافتاء - تعريف الفتوى
- شروط المفتي - طبقات المفتين - تعريف الاجتهاد وأنواعه
- ٤٠ تعريف المجتهد المطلق المستقل - تعريف المجتهد المطلق المنتسب
- ٤١ تعريف مجتهد المذهب - تعريف مجتهد الفتوى - هل ابن القاسم
- مجتهد مطلق
- ٤٢ هل الامام أشهب مجتهد مطلق
- ٤٣ الواجب على كل واحد من المجتهدين ما تجوز به الفتوى - تعريف الراجع

٤٤ تعريف المشهور

٤٥ ما يفيد معنى المشهور - تعريف الشاذ - تعريف الضعيف - صور

التعارض بين الاربعة

٤٧ حكم ما جرى به العمل - حكم التعارض بين المشهور وما جرى به العمل

٤٨ شروط تقديم ما جرى به العمل - ما يرجح مقابل المشهور فيجربى

به العمل - تعريف العرف

٥٠ أقسام العرف - الفرق بين العمل والعرف - حكم اختصاص الترجيح

بالعرف للمجتهد - حكم الاقتصار فيه على الترجيح من الخلاف

٥١ حكم الاعتماد على الكتب فى الفتوى

٥٢ الكتب المعتمد عليها فى الفتوى

٥٣ بيان الفقهاء السبعة عند الاطلاق

٥٤ بيان المدنيين والمصريين والعراقيين والمغاربة

٥٥ بيان المتأخرين - حكم المقلد اذا لم يجد نصا فى عين النازلة

٥٦ ما ينبغى للمفتى فعله

٥٧ حكم أخذ الاجرة على الفتوى - حكم الاجرة على كتابة الفتوى

٥٨ الكتب التى لا يعتمد على ما انفردت به - الكتب المنسوبة لاعلماء زورا

٥٩ من تحرم عليه الفتوى - حكم من تصدى للفتوى بدون أهلية

٦٠ الباب الثالث فى حل المبادئ التى بنى عليها الشيخ خليل مختصره

الذى يقصده الشيخ خليل بضمير فيها ونحوه - ما يقصده بمادة أول

تعريف المادة والصيغة

- ٦١ تعريف التأويل - سبب اختلاف شارحى المدونة
- ٦٢ حكم الاختلافات الواقعة فى المسئلة منها
- ٦٣ ما يقصده بمادة الاختيار - ما يقصده بمادة الترجيح - ما يقصده بمادة الظهور
- ٦٤ ما يقصده بمادة القول - وجه تخصيصه الاربعة بالذكر دون غيرهم
- ٦٥ ما يقصده بقوله خلاف - ما يفيد الاختلاف فى التشهير بغير لفظ خلاف - بيان الافتصار على أحد المشهورين
- ٦٦ ما يعنى بقولين او أقوال - تعريف الفرع - تعريف التفريع
- ٦٧ تعريف الارجحية - ما يفيد عدم اطلاعه على الترجيح بغير القوانين او الاقوال - تعريف الدلالة
- ٦٨ أقسام الدلالة
- ٧٠ أقسام الدلالة اللفظية الوضعية
- ٧٢ تعريف الزوم - أقسام الزوم
- ٧٣ أقسام الزوم الذهني
- ٧٥ بيان الطرق فى المنطوق والمفهوم - طريقة ابن الحاجب
- ٧٦ طريقة البيضاوى - طريقة الامدى - المختار من هذه الطرق
- ٧٧ تعريف المنطوق - تعريف المفهوم
- ٧٩ أقسام المفهوم - تعريف مفهوم الموافقة
- ٨٠ تعريف مفهوم المخالفة - أنواع مفهوم المخالفة
- ٨٣ موانع مفهوم المخالفة

٨٤ ما يعتبره الشيخ خليل من المفاهيم

٨٥ معنى الاعتبار لغة - ما يقصده بمادة صحيح او استحسن

٨٦ ما يفيد الترجيح من غير الصيغتين - بيان تصريحه بإيئة غير الاربعة
ما يقصده بالتردد

٨٨ ما يفيد معنى التردد بغير لفظه - ما يقصده بلو الشرطية - ما يقصده بان

٨٩ تعريف الغاية - ما يشير به الى الخلاف خارج المذهب - أنواع

الخلاف عند الفقهاء - بيان الخلاف اللفظي - بيان الخلاف المعنوي

بيان الخلاف في حال

٩٠ بيان الخلاف في شهادة - بيان الخلاف الحقيقي - وجه انحصار الفقه

في أربعة أقسام

٩١ بيان عدد أبواب المختصر وتقسيمه الى أربعة أقسام

٩٢ الخاتمة في الحكم الشرعي وأقسامه - تعريف الحكم الشرعي - تعريف

الخطاب

٩٣ تعريف التعلق وأنواعه

٩٤ تعريف التكليف - شروطه

٩٥ تعريف المكلف

٩٦ تقسيم الحكم الشرعي - تعريف خطاب التكليف - أقسام خطاب

التكليف - تعريف الايجاب والنذب والتعريم والكرهية والاباحة

٩٧ أقسام متعلق خطاب التكليف - الفرق بين الايجاب والواجب

تعريف الواجب

٩٨ أقسام الواجب - الواجب العيني - الواجب الكفائي - الفرق بينهما
حصر الكفائي بالعدد كما حصر بالحد

١٠٠ بيان المراد بعلوم الشرع - الواجب المعين - الواجب المخير - الواجب
المطلق - الواجب المؤقت - أقسام الوقت المعين لفعل الواجب

١٠١ تعريف الاداء - تعريف القضاء - تعريف الاعداء - الواجب المحدد
الواجب غير المحدد - تعريف المندوب

١٠٢ تعريف المحرم - تعريف المكروه - تعريف المباح

١٠٣ تعريف خطاب الوضع - أقسام متعلقه - تعريف السبب

١٠٤ الفرق بين السبب والعللة

١٠٥ تعريف الشرط

١٠٦ أقسام الشرط عند الفقهاء - الفرق بين السبب والشرط

١٠٧ الفرق بين الشرط والركن - تعريف المانع

١٠٨ أقسام المانع - تعريف الرخصة

١٠٩ تعريف العزيمة



مصادر الكتاب

شروح جمع الجوامع لابن السبكي

نشر البنود على مراقى السعود للسيد عبد الله العلوي الشنجيطي

ارشاد الفحول للامام الشوكاني

مفتاح الوصول للشريف أبي عبد الله التلمساني

أصول الفقه للشيخ محمد الخضري

إيصال السالك في أصول الامام مالك للشيخ محمد بن يحيى بن عمر

الموطا للامام مالك رضى الله عنه

الفقه على المذاهب الاربعة لجماعة من علماء مصر

مفتاح السنة للاستاذ محمد عبد العزيز الخولي

شرح نخبة الفكر للشيخ علي القاري

دائرة المعارف للشيخ محمد فريد وجدي

إبطاء الوسنان في العمل بالحديث والقرآن للشيخ محمد بن علي السنوسي

الازهار الطبية النشرة في المبادئ العشر لابي عبد الله محمد الطاب بن الحاج

نور البصر على خطبة المختصر لابي العباس الهلالي

الجواهر والدرر على خطبة المختصر للشيخ عثمان بن المكي التوزري

الانذوب السلسبيل في حل الفاظ خليل المولى عبد الحفيظ

رفع العتاب والملام للشريف القادري

الدرر الهمية في علم المنطق للشيخ مصطفى النقاش البيروتي

علم المنطق الحديث والتقديم للشيخ عيد الوصيف الازهرى
اعداد من مجلة نور الاسلام لجماعة من علماء الازهر
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى وغير ذلك من الكتب المهمة



تقاريط الكتاب

تقريظ العلامة الجليل المشارك النبيل المحدث الكبير القاضي
الخطير أبي عبد الله سيدي محمد السايح

الحمد لله الهادي الى دار السلام . والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خير الانام . أفضل من مهد الاصول وشرع الاحكام وعلى آله
وأصحابه الهداة الكرام

أما بعد فان هذا الاسلوب الطريف الذي دمجته يراعة هذا
القطر في ذى العلم الواسع والرأى الحصيف . أبي العباس احمد بن
البشير السباعي الشهير بالرجراجي في فن الاصول . وربط المعقول
بالمقول . لاسلوب جدير بالاعجاب والاكبار . سالم من القوادح ومن
فساد الاعتبار . وكيف لا وقد دقق التحليل . وأجاد التوجيه والتعليل
وكان نعم الخليل . لسالك فقه خليل . وليست هذه الاولى من حسنات
صاحبه العلامة المفضل سده الله وأناله من خير الدارين مناه والسلام

محمد السايح

تقرّظ الاديب الالمى العلامة المودعى الاستاذ بالمدرسة الثانوية
الشريف الغطريف أبى العباس مولاى احمد الشببى

الحمد لله العلى العظيم الهادى الى الطريق المستقيم والصلاة
والسلام على سيدنا محمد السنى الاصول والفروع . الداعى بواضح الشرائع
والاحكام الى جلى المحمول والموضوع . وعلى اله واصحابه اولى السيادة
والتكريم المقتدى بهم فى الارشاد والتعليم

وبعد فقد اطلمت على منار السالك . الى مذهب الامام مالك
تاليف الفقيه العالم الاديب الالمى الارب أبى العباس سيدى احمد بن
البشير السباعى الشهير بالرجراجى فوجدته مجموعة فوائد . وجمانة
خرأند . تزرى باسنى الفلاأند . وتروى غلة المبتدى والمنتهى . وتوصله الى
جنى ما يشتهى . من غرر الفقه والاصول ودرر المقول والنقول . الى
ارتباط وانسجام وتحليل والنشام . وانارة نهج وسبيل . لمختصر أبى
الضياء خليل باساليب لا تقصر عن قوانين الخليل . كيف لا وقد أفاد
وأجاد . ومهد سبل الرشاد . واعتمكف ودأب . على تهذيب أفكار
الشباب . المقبل عليه من كل حدب . يبذل المجهود . وانجاز الموعد
أثابه الله وجزاه وبلغه فى الدارين قصده ومناه

احمد بن عبد الله الشببى

تقريظ الجيهذا النبيل العلامة الجليل الشريف المنيف أستاذ العربية

بالمعهد القروي سيدى محمد بن محمد بن عبد الرحمن العراقى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد
الاولين والآخرين وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين وأشهد ان لا اله
الا الله المنفرد بالايجاد وان سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليفه
الواسطة العظمى فى كل أمداد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه شمس
الحكمة الهادين المهتدين الذين ورثوه وبلغوا ميراثه للامة ما استخرجت
الافكار من بحر المعارف دررا وما لبست المعاني من نسج الفصاحة ازرا
فنظر التمعش النشئ على الخصوص بل ائتمتع للعلم على العموم الى
تأليف حاو للفوائد الجملة ومنطوى على ينابيع الحكمة بقلم جهبذ من العلماء
المخلصين العاملين للعلم ارتايت ان أقول كلمة وجيزة فى كتاب منار
السالك الى مذهب الامام مالك ذلك الكتاب الذى جمع بين الاسلوب
الرائع والقول الموجز وما يحتاج اليه الطالب وكما كنا نود ان يمن
علينا بكتاب مغربى على الاسلوب الحديث المفيد غير مملوء حشوا فلم
نوفق الا فى هذه المدة الاخيرة حيث طلع كالشمس بعد الضباب
كتاب الاستاذ العلامة المحرر سيدى احمد بن البشير السباعى الشهير
بالجراحى يرقص فى أسلوبه الخلاب على فرش المذهب المالكي ينادى
بصوته النقى الجوهرى النشء للادخار فاعتقدنا انه سيكون جوهرية عقد
الطلبة ومفخرة لهم لما يحتوى عليه من الابحاث القيمة والاسئلة الجلية
فهو عمل قيم خدمة للعالم الشريف واظهاراً لتقريظته الوقادة التى تفيض
حماسة فى العلم وغيره عليه ومحبة فيه نفع الله به امين محمد بن عبد الرحمن العراقى

تقريظ المحقق العلامة لدراكة الفهامة أستاذ الفقه بالمعهد القروى

سيدى محمد بن عبد السلام النفزى البنانى

الحمد لله على كل حال وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد

أكمل الانبياء وأفضل الارسال وعلى جميع ماله من صحب ووال

وبعد فقد أجلت الطرف فى مواضع من هذا الكتاب الموسوم

بمنار السالك الى مذهب الامام مالك فاذا هو كاسمه أضاء السبيل الى

ما كان منقبضا عن الافهام عبوسا ومهد الطريق الى ما كان صعبا شموسا

قد حوى من غرر الفوائد كل مالد وراق ومن درر المعانى ما حسن

وفاق واقتطف من أصول الشريعة شوردها ومن علوم الدين قلاندها

أحسن واضمه وأجاد وحرر فافاد وأوضح المشكلات وذل الصعاب

وفتح به كل باب كتاب يسحر الالباب لكثرة ما حواه من اللباب

كيف لا ومؤلفه الاخ الاود والصفى الاوحد الجهيد الكبير واللودعى

الشهير أبو العباس سيدى احمد بن البشير السباعى الرجراجى أمدده الله

بعمولته وحماه بجميل رعايته وأبقاه لنفع العباد ءامين

وكتب عبيد ربه محمد بن عبد السلام النفزى البنانى كان الله له بمنه

تقریظ العلامة الجلیل الادیب النبیل أستاذ العربیة بالمدوسۃ
 الابتدائیة سیدی أبی بکر بن محمد بن العباس جسوس
 حمداً لمن أفاض سجال العطایا علی عموم البرایا وصلاة وسلاما
 علی سیدنا محمد أفضل من أتى بالبیان الکاشف للحقائق وأكمل من
 أرشد للبرهان المعرف بأقوام الطرائق وعلی ءاله وأصحابه عدیلی الکتاب
 العزیز فی الاقتداء والاهتداء وفی کون التمسک بمعارفهم وهدیهم أمانا
 من الظلال والاعتدا أما بعد فان صفینا العلامة المشارک الادیب المتحلی
 من أدوات الکمال باوفر نصیب أبی العباس سیدی احمد بن السید
 البشیر السباعی الشهیر بالجرأجی قد أوقفنی علی مؤلفه الانیق الاخذ
 فبما وضع فیه بازمة التحقیق المعنون بمنار السالک الی مذهب الامام
 مالک الشتمل علی مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة فوجدته محتویا علی
 صنیع بدیع مفید نافعا بأسلوب رفیع جزی الله مؤلفه خیرا وأثاله
 مثوبة وأجرا
 قاله وکتبه عبید ربه

أبو بکر بن محمد بن العباس جسوس

لطف الله به ءامین

تصحيح ما ند عن النظر

صواب	خطا	سطر	صحيفة
شاهدنه	شاهدنه	٨	٢
النسبة	النسب	١٤	٤
اعلام الاجناس او اسماء الاجناس	اعلام الاجناس	٢	٥
جميع	جمع	٦	«
الشرعية	الشريعة	١٠	«
الاظهار	الاضهار	١٤	«
علمه بها	علمه منها	»	٦
في تراجم	في يراحم	١٨	١٤
الديني	البدني	١٢	١٨
عن زوجته	عن زوجيه	١٣	٢٤
فتبينوا أى فتثبتوا	فتبينوا	١٨	٢٧
لقوة دليله	لقوه لدليله	١٥	٤٤
اعتباره او نفيه	اعتباره ونفيه	٧	٥٠
بابن شبلون	بابن بشبلون	١٧	٥٤
الغلط	العلط	٩	٥٦
مستقيم	مستقيم	١٥	٥٧
المتأني	المتأني	٩	٥٨

صحيحة	سطر	خطا	مواوب
٦١	٧	مروجوع	مروجوع
٦٣	٣	ابن اللخمى	ان اللخمى
٦٨	٢	فلشىء	بالشىء
٦٩	٧	الطبيعة	الطبيعة
٤	٩	وبطبه	وبطنه
٧٠	٢	اغبره	اعبره
٤	٤	اغبره	اعبره
٧١	١٦	مفضلة	مفضلة
٧٣	٦	انتقاء	انتقاء
٤	١٦	كغايير	كغاييرة
٧٥	١	بمن	لمن
٤	١٠	ثلاثة	ثلاث
٨٠	١	فى الجزء	فى الجزء
٨٢	٤	من سرق منها	من سرق أقل منها
٨٣	١٢	يجيب	يجب
٨٤	١٠	سبخانه	سبخانه
٤	١١	راق	راى
٨٥	١	كالشروط	كالشرط
٨٨	١٧	الندر	الندور

صواب	خطا	سطر	صحيفة
دهن لاصق	دهن لاحق	٧	٩٠
مجاز في	مجارى	١٨	٩٣
بالدم	بالدوم	٢	٩٨
برادفه	برادبه	١٨	١٠١
والرغبة	والرغبة	١٩	٤
وجود	وجوو	٧	١٠٤
شاهدته	شاهدنه	٢	١٢٣
الطبيعية	الطبيعة	٥	١٢٤



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

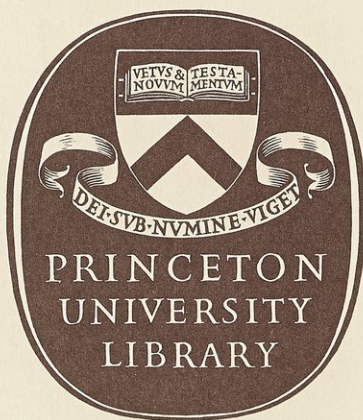


رقم	صفحه	موضوع	توضیحات
۴	۷	رقم ۴	رقم ۴
۶۶	۸۱	رقم ۶۶	رقم ۶۶
۸۶	۷	رقم ۸۶	رقم ۸۶
۱۰۱	۸۱	رقم ۱۰۱	رقم ۱۰۱
۵	۶۱	رقم ۵	رقم ۵
۳۰۱	۷	رقم ۳۰۱	رقم ۳۰۱
۴۴۱	۷	رقم ۴۴۱	رقم ۴۴۱
۳۶۱	۵	رقم ۳۶۱	رقم ۳۶۱



~ سقا خطه قلمه و خطه رقمه ~





Princeton University Library



32101 073413492

AP